المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة

شـــــرْح الجُزُولِيَّـــــة

لأبي الحسن علي بن محمد الأبَّــــذِيّ

٦١٣-٦٨٠هـ

السفـــر الثانـــي

من أوَّل باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة

دراسة وتحقيق

رسالة ماجستير

إعـــداد

معـــتاد بن معـــتق بن عاقـــل الحـــربي

٣ - ٨٤٤٠ - ٤١٩

إشراف الدكتور

سعـــد بن حمـــدان الغامـــديّ

١٤٢٣/١٤٢٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

<u>إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :</u>

الاسمُ الرُّباعيُّ : معتاد بن معتوق بن عاضل الحربي   الرّقم الجامعيّ : (٤١٩٨٤٤٠٣)

كلّيّة : اللغة العربيّة   قسم : الدّراسات العليا العربيّة   فرع : اللغة والنحو

الأُطروحةُ مقدَّمةٌ لنيلِ درجة : ماجستير في تخصُّص : النحو والصرف

عنوانُ الأُطروحةِ : شرح الجزولية لعلي بن محمد الأبذي، السفر الثاني من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة دراسة وتحقيق .

الحمدُ لله ربِّ العالمين،والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين،وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ١٢/٧/١٤٢٤ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : [illegible]
التوقيع :

المناقش الدّاخليّ : د/ عادل أحمد العثيمين
التوقيع :

المناقش الخارجيّ : [illegible]
التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التّوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة شرح الجُزُوليَّة لأبي الحسن علي بن محمد الأُبَّذِيّ ، السفر الثـاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة دراسة وتحقيق.

اسم الباحث معتاد بن معتق بن عاقل الحربي .

الدرجة الماجستير .

خطة الموضوع ينقسم البحث إلى قسمين :

القسم الأول (الدراسة) وتشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالأبَّذيّ : (اسمه – عصره – مولده – شيوخه – تلاميذه – آثاره – وفاته) .

المبحث الثاني : التعريف بالجُزُوليَّة : (مؤلفها – تسمياتها – أسلوبها – شُرَّاحها).

المبحث الثالث : شرح الجُزُوليّة للأبَّذيّ : (توثيق نسبته – طريقته في تناول الأبواب – أسلوبه – مصادره – شواهده – موقفه من بعض المتقدمين – استدراكاته على الجزولي – قيمة الكتاب العلمية).

القسم الثاني :- يتضمّن النص المحقَّق مسبوقًا بالمنهج الذي سرتُ عليه في التحقيق ، ووصف لنسخ الكتاب ، ومتلوًّا بالفهارس الفنية وثبت المراجع .

هدف الدراسة خدمة التراث العربي .

موضوع الرسالة النحو العربي .

أبواب الرسالة الاستثناء – النفي بلا – التمييز – الإغراء في الجمل – التصغير – ألف الوصل والقطع – النسب - البناء – أحكام الألف في الآخر – تخفيف الهمزة .

النتائج والتوصيات وصول نصوص من كتب مفقودة لم تصل إلينا ، إثراء مادة الخلاف النحوي ، وصول آراء وأقوال لعلماء لم تصلنا مصنفاهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمدُ لله الذي علَّمَ بالقلم ، علَّم الإنسانَ ما لم يعلمْ ، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمة للعالمين محمد بن عبد الله أفصح العرب أجمعين .

أمَّا بعد .. فلقد شرَّف الله هذه اللغة بالقرآن ، الذي زادهـــا رفعـــةً في الفصـــاحة والبيان، وجُعِلتْ علومُها في خدمةِ آيات الفرقان ، وحظيتْ بالاهتمام على مـــرِّ العصـــور والأزمان .

ولقد بذل سلفُنا في خدمة لغة القرآن جهودًا لا تُنسى ، وخلَّفُوا لنا تراثًا لا يُحصى.

وعلى نهج السَّلف سار الخلفُ ، فهؤلاء المحقِّقون يخرجون هذا التُّراث من خزائنه ، وينفضون عنه ما عَلِقَ به من غبار الزمن ، ويقدمونه للقارئ على خير حال .

وعلى نهجِهم نسير ومنهم نتعلَّم .

ومن بين هذه الخزائن الضخمة وقع اختياري على كتاب "شَرْح الجُزُولِيَّة للأَبَّـــذِيّ" والفضل يعود بعد الله سبحانه إلى إستاذي الفاضل الدكتور سعد الغامدي ، فمهما قلـــتُ ومهما كتبتُ لن أُنصفَه .

ولشرح الجُزُولِيَّة للأَبَّذيّ أهمية كبيرةٌ ، وهي عائدةٌ إلى ثلاثة أمور :

أولها – أهميّة الجُزُولِيَّة نفسها فهي وإن كانت صغيرةَ الحجم إلاَّ أنَّها كثيرةُ العلـــم ، مستعصيةٌ على الفَهْمِ ، مُشتملةٌ على لُبابِ الأدب .

أمَّا ثانيها – فهو أنَّ هذا الشرح من أهم شروح الجُزُولِيَّة وأوسعها ، فقـــد اتســـع للكثير مما يمكن أن يُقال في أبواب النحو والصرف المختلفة ، فهو بحـــقٍّ موســـوعةٌ نحويـــةٌ امتلأتْ بآراء العلماء وتوجيهاتهم وخلافاتهم .

أمَّا ثالثها – فهو علِمُ الأُبَّذيّ ومكانته فقد كان نحويًا ماهرًا متقدّمًا في علم العربية ، وباجتماع هذه الأمور الثلاثة وغيرها أصبح لهذا المؤلِّفِ مكانةٌ أسمى وأهميةٌ لا تخفى .

أمَّا خطة البحث فقد قستمه قسمين ؛ (قسم للدراسة ، وقسم للنص المحقق)

القسم الأول : **الدِّراسة** وتشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ويتضمَّن التعريف بالأبَّذيّ ، اسمه ، ومولده ، وعصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره العلمية ، ووفاته.

المبحث الثاني : التعريف بالجُزُوليَّة ، مؤلفها ، وتسمياتها ، وأسلوبها ، وشُرَّاحها .

المبحث الثالث : (شرح الجُزُوليَّة للأبَّذيّ) ويشتمل على : توثيق نسبته ، وطريقته في تناول الأبواب ، وأسلوبه ، ومصادره ، وشواهده ، وموقفه من بعض المتقدِّمين ، واستدراكاته على الجُزُوليّ ، وقيمة الكتاب العلمية .

أمَّا **القسم الثاني** : فيتضمَّن النص المحقَّق من شرح الجُزُوليَّة للأُبَّذيّ ، من أوَّل باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة مسبوقًا بالمنهج الذي سرت عليه في التحقيق ووصف لنسختي الكتاب ، ومتلوًّا بالفهارس الفنية وثبت المراجع .

والحمد لله أولاً وآخرًا فهو أهل الحمد والثناء ، وكذلك أكرر الشكر لإستاذي الدكتور سعد بن حمدان الغامدي على ما بذله من جهد ووقت .

كما أشكر المسؤلين في كليَّة اللغة العربية على ما قدَّموه لي ولزملائي ، فجزاهم الله عنا خيرًا ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

القسم الأول : الدِّراسة :

المبحث الأوّل : الأُبَّذِيّ :

اســـمــــه :

هو عليّ بن محمّد بن محمّد بن عبد الرحمن كما في كتـــاب الـــذيل والتكملـــة [١] ، وإشارة التعيين [٢] والوافي بالوفيات [٣] ، وأعيان العصر [٤] ، وذيل مشتبه النسبة [٥] ، والبلغة [٦] ، وتحفة الأريب [٧] ودرّة الحجال [٨] .

وفي أوّل شرح الجُزُوليَّة له [٩] وفي صلة الصلة [١٠] اسمه عليّ بن محمّد بن عبد الرحمن .

وفي بغية الوعاة [١١] عليّ بن محمّد بن محمّد بن عبد الرحيم .

كنيــــته وألقابه:

يكنى بأبي الحسن ، ويُلقب بالخُشَنِيّ نسبة إلى خُشَين بن النَّمِر ، ومنهم الصـــحابي الجليل أبو ثعلبة الخُشَنِيُّ ، وقد نصَّ المراكشيُّ في كتابه الذيل والتكملة [١٢] أنَّه من ذريّـــة أبي ثعلبة رضي الله عنه .

ويلقّب أيضًا بالأُبَّذِيّ نسبة إلى أُبَّذَة اسم مدينة بالأندلس من كور جَيَّان ، وقيل إنَّها أُبَّدَة – بالدَّالِ المهملة – والراجحُ أنَّها بالمعجمة كما أشارتْ إلى ذلك أكثرُ المعاجم مثـــل

١- انظر ص ٣٩١/٥ .
٢- انظر ص ٢٣٣ .
٣- انظر ص ١٧٥/٥.
٤- انظر ص ٣٤٥/٥ .
٥- انظر ص ١٧ .
٦- انظر ص ١٦٨ .
٧- انظر ص ٦٠ .
٨- انظر ص ٣٤٥/٣ .
٩- انظر السفر الأول تحقيق الدكتور سعد الغامدِي (الصفحة الأولى) .
١٠- انظر ص ٢٠٠ .
١١- انظر ص ١٩٩/٢ .
١٢- انظر ص ٣٩١/٥ .

المُعجِب في تلخيص أخبار المغرب [1] وصفة جزيرة الأندلس [2] والروض المعطار [3] ونفح الطيب [4] وتاج العروس [5] وغيرها .

مولده :

قال ابنُ عبد الملك في كتابه الذيل والتكملة وُلِد الأُبّذيّ بأبَّذة سنة ٦١٣هـ ونشأ بأشبيلية ، ونزل غرناطة بعد تغلب النصارى على أشبيلية .

عصره [6]:

عاش الأبَّذيّ في عهد دولة المُوحْدِين التي سيطرت على الأندلس بعد سقوط دولة المرابِطين عام ٥٤١هـ حتى ٦٦٨ هـ .

وفي عهد المُوحدِين ازدهرتِ الحياةُ العِلميَّة ، وكان أمراؤها على مستوى عالٍ من المعرفة ، وكانوا يشجعون العلماء ، بل كان بعضُ هؤلاء الأمراء علماء ، وقد اهتم علماء هذه الحقبة بالكتب في شتى العلوم ، في القراءات والتفسير وعلوم القرآن والحديث والسيرة والفقه .

وفي اللغة العربية كان كتابا الجُمَل والجُزُوليَّة هما الكتابان اللذان يدرسان عند أكثر مشايخ العصر ، وقد برز في العربية علماء في هذا العصر أمثال : الدَّبَّاج والشَّلُوبين وابن أبي الربيع وابن عصفور وابن الضَّائِع وغيرهم ، ومن الأمور التي جعلت علومُ العربية تزدهر أنَّها كانت مصدرًا للرزق فكان بعضُ العلماء يعتمد عليها في رزقه .

وقد غلب على التأليف في هذا العصر الاتجاه إلى الشرح ، وكذلك اختصار الكتب المطوَّلة ، وقد نال كتابُ سيبويه والإيضاح للفارسيّ والجُمَل للزّجَّاجيّ ومقدِّمة الجُزُوليّ حظًا وافرًا بين كتب العربية فكثرتْ شروحُها .

١- انظر ص ٤٠٢ .

٢- انظر ص ١١ .

٣- انظر ص ٦ .

٤- انظر ص ٢/٢٣٥ .

٥- انظر ص ٩/٣٦٣ .

٦- عن الذيل والتكملة ، وتاريخ الأندلس ، والدراسات اللغوية في الأندلس .

شيوخه :

لم تذكر كتب التراجم للأبّذيّ غير شيخين اثنين ولكنهما من أعلام عصرهما ، وهما:

١-أبو عليّ الشَّلوبِين[1] :

عُمَر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الإشْبِيلِيّ المعروف بالشَّــلُوبين – معنـاه بلغـة الأندلس الأبيض الأشقر – كان إمام عصره في العربية ، أخذ عن ابن مَلَكُون وغيره ، روى عن السُّهيليّ وابن بَشكُوال وغيرهما ، صنَّف تعليقًا على كتاب سـيبويه وشـرحين علـى الجزولية وله التوطئة .

كانت فيه غفلةٌ قعد يومًا إلى جانب النهر وبيده كرّاسة يطالع فيها فوقع كـرّاسٌ في الماء فغرفه بآخر ، ولد سنة ٥٦٢ هـ وتوفي سنة ٦٤٥ هـ .

ذكر الأبّذيُّ في هذا الشرح أنّه قرأ عليه كتابَ سيبويه [2] .

٢-أبو الحسن الدَّبَّاج [3] :

عليّ بن جابر بن علي الدبَّاج الإشْبِيليّ اللَّخْمِيّ ، كان نحويًا أديبًا مقرئًا جليلاً ، قرأ النحو على ابن خَروف ، تصدر لإقراء القرآن والنحو خمسين عامًا ، هاله نطقُ النـواقيس وخرس الآذان لَمَّا دخل الرومُ أشبيلية ، فلم يزل يتأسف ويضـطرب الى أن مـات سـنة ٦٤٦هـ .

أشار الأبّذيُّ إلى مجلس من مجالسه في هذا الشرح [4] .

١- انظر بغية الوعاة ٢/٢٢٤ .

٢- انظر السفر الأول ص ١٠٢١ تحقيق الدكتور سعد الغامديّ .

٣- انظر بغية الوعاة ٢/١٥٣ .

٤- انظر ص ٢/١٨٥ من المخطوط .

تلاميذه :

قال ابنُ عبد الملك إنَّ الأبّذيّ قد أخذ الناسُ عنه كثيرًا ، ولكنَّ المصادر التي بين يدينا لم تسعفنا إلاَّ بالقليل ، فممن أخذ عنه :

١- أبو جعفر ابن الأخْرَش :

عبد الله بن أحمد الأنصاريّ القَرْمُونيّ ، كان أديبًا فاضلاً نحويًا ، قــال الســيوطيُّ : "أخذ عن الأبّذيّ [١] ، وقرأ عليه أبو حيَّان ، وكان له اعتناء بالتفسير " توفي بعد ٦٧٠ هــ .

٢- أبو بكر ابن الفرّاء :

عتيق بن أحمد بن محمد بن يحي الغَسانّي الغرناطيّ ، قال ابنُ عبد الملك أخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن الأبَّذيّ [٢] ، والطب عن أبي عبيد الله بن المهلب ، كان جامعًا لفنون من المعارف صنَّف "نزهة الأبصار في نسب الأنصار " .

٣- أبو محمد الغرناطيّ :

عبد المؤمن بن عبد الله بن أحمد بن عبد الصمد الغسانّي الغرناطيّ ، كان نحويًا مقرئًا متفننًا عدلاً فاضلاً بارعَ الخطِّ جيّدَ الضبط حسنَ الإلقاء والتعليم ، قال السيوطيّ :" أخــذ العربية عن أبي الحسن الخُشَنيّ [٣] ت ٦٨٨ هــ .

٤- أبو الحجاج اليَحْصبيّ :

يوسف بن علي بن يوسف الجيّانيّ ، من أهل المرّية ، له حظٌ وافرٌ من العربية والأدب وحفظ اللغة وقرض الشعر ، قال ابن القاضي : أخذ عن الأبّذيّ [٤] وغيره ، رحــل بــآخر عمره إلى المشرق وقصد أداء فريضة الحج فتوفي في وجهته سنة ٧٠٣ هــ .

١- بغية الوعاة ٣٣/٢ .

٢- الذيل والتكملة ١١٦/٥ .

٣- بغية الوعاة ١١٨/٢ .

٤- درة الحجال ٣٤٥/٣ .

٥- أبو جعفر ابن الزُّبير :

أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير بن محمد الجيَّانيُّ المولد الغرناطيُّ المنشأ ، كان محدِّثًا جليلاً ناقدًا نحويًا أديبًا فصيحًا ، صنَّف تعليقًا على كتاب سيبويه والذيل على صلة ابن بَشكُوال .

قال الذهبيُّ في ترجمة الأبذيّ : " من شيوخ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير " [١] توفي سنة ٧٠٨هـ.

٦- ابن الفخَّار الأُرْكشِيّ :

محمّد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخَّار الجُذاميّ الأُركشيّ المولد والمنشأ ، كان متفننًا عالمًا بالفقه والعربية والقراءات والأدب والحديث ، له من التصانيف تفسير الفاتحة ، وشرح الرِّسالة ، وشرح المختصر ، وشرح قوانين الجُزُوليَّة ، قال السيوطي : أخذ عن ابن أبي الربيع والأبّذيّ [٢] وابن الصائغ ت ٧٢٣ هـ.

٧- أبو جعفر ابن فَرْكُون :

أحمد بن محمّد بن هاشم الغرناطيّ ، كان مشاركًا في فنون من عربية وفقه وقراءة وفرائض وغيرها ، قال ابنُ الخطيب : قرأ على الإستاذ أبي الحسن الأبَّذيّ [٣] ت ٧٢٩ هـ.

٨- أبو الحسن القَيجَاطِيّ :

عليّ بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكنانيّ القَيجاطيّ ، كان حسنَ السيرة عظيمَ النفع ، قصده الناس وأخذوا عنه ، قال السيوطي : قرأ على أبيه وأبي عبد الله بن مساعد والصبَّاغ وابن الصائغ والأبَّذيّ [٤] ت ٧٣٠ هـ .

٩- أبو حيَّان الأَندلسِيّ :

محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيَّان الغرناطيّ ، نحويٌّ ، لغويٌّ ، مفسِّرٌ ، محدِّثٌ ، مؤرخ ، أديب ، من مصنفاته البحر المحيط ، والتذييل والتكميل ، وارتشاف

١- ذيل مشتبه النسبة ص ١٧ .

٢- بغية الوعاة ١/١٨٧

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة ١/١٥٣ .

٤- بغية الوعاة ٢/١٨٠ .

الضرب من لسان العرب ، قال السيوطيّ : أخذ القراءات عن ابن الطبّاع والعربية عــن أبي الحسن الأبَّذيّ [1] وابن الزُّبير وابن الصائغ ت ٧٣٠هـ .

١٠- أبو عبد الله ابن الأحمر الخَزْرَجِيّ :

محمّد بن محمّد بن يوسف بن نصر أبو عبد الله بن الأحمـر الخزرجـيّ ، صـاحب الأندلس أمير المسلمين ، كان ملكًا جميلاً نبيهًا نبيلاً حسن السياسة ظاهر الرياسـة ، قـال الصفديُّ : كان قد قرأ العربية على الإستاذ أبي الحسن الأبَّذيّ [2] .

١- بغية الوعاة ١/٢٨٠ .

٢- أعيان العصر ٥/٢٤٥ .

مكانته العِلميَّة وآثاره :

قال السيوطيُّ : قال أبو حيّان : كان أحفظَ من رأيناه بعلم العربية ، وكان يقـــرئ كتاب سيبويه فما دونه ، وكان في غاية الفقر على إمامته في العلم [1] .

ووصفه ابنُ عبد الملك بأنَّه كان نحويًا ماهرًا ، حسن التصرف والتعليم ، وأنَّه كـــان متقدّمًا في علم العربية حاضرًا لذكر أقوال النحاة ، حسن الإلقاء ، تصدَّر لإلقـــاء العربيـــة طويلاً [2] .

وفي نهاية الجزء الأول من شرحه نجد الألقاب العلمية التالية : الأســـتاذ والفقيـــه[3] ، والأستاذ لايُطلق عند الأندلسيين إلاَّ على صاحب النحو والأدب .

وإنّ هذا الشرح لهو دليل واضح على سعة علم الأبَّذيّ فقد اتسع للكثير ممّا يمكن أن يُقال في أبواب النحو والصرف المختلفة وتناول فيه آراء العلماء بالمناقشة والتحليل والردّ .

أمَّا آثار الأبَّذيّ فلم نر منها إلاَّ هذا الشرح ، وهذا لا يعني أنةّ الأثر الوحيد فقـــد أشار إلى واحد من تآليفه ، فقال وهو يعرض لمسألة أعطي بالمعطي دينارين ثلاثون دينارًا : " فمبلغ هذه المسائل ست عشرة مسألة ، وكلّ مسألة منها يتصور فيها ستة أوجه ؛ لأنَّهـــا تثَّنى وتجمع وتؤنّث ويثنّى المؤنّث ويجمع ، فتبلغ المسائل ستا وتسعين .. ثم قـــال : وإنَّمـــا تركت كتبها مخافة التطويل وقد كتبتُها في غير هذا التأليف " [4] .

وقال عبدُ الباقي اليماني المتوفى سنة ٧٤٣ هـــ في ترجمته : " أملى علـــى كتـــاب سيبويه تقاييد ، وعلى الإيضاح والجُمَل ومشكل الأشعار الستة والجُزُوليَّة " [5] .

وفاته :

اتفقتِ المصادرُ التي ترجمتْ للأبَّذيّ على أنَّه توفي بغرناطة سنة ٦٨٠ هـــ .

١- بغية الوعاة ١٩٩/٢ .

٢- انظر الذيل والتكملة ٢٤٩/٥ .

٣- انظر السفر الأول ص١٠٧٥ تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

٤- انظر ٣٨/٢ من المخطوط .

٥- إشارة التعيين ٢٣٣ .

المبحث الثاني :

الجُزُولِيَّة :

مؤلِّفُـــها :

عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى البربريُّ المراكشيُّ اليَزْدَكْتَنِيّ الجُزُولِـــيّ – نسبة إلى جُزُولة بطن من البَرْبر – كان إمامًا في العربية لا يُشقُّ له غبار مع جودة التفهيم وحسن العبارة ، شرح أصول ابن السرَّاج ، لزم ابن بَرْي بمصر ، وأخذ عنه جماعة منـــهم الشَّلوبين وابنِ مُعط ، ت ٦٠٧ هـــ[١] .

تسمياتها :

أُطلق على هذا المصنَّف أسماءٌ عدّة أشهرُها :

الجُزُوليَّة : نسبة إلى الجُزُولي ، وكذلك **المقدِّمة** ، وهذان الاسمان هما الأكثر شيوعًا ، وربما جُمِعا معًا كما فعل أبو علي الشَّلوبين حين أطلق على شرحه شرح المقدِّمة الجُزُوليّـــة الكبير ، وكذلك اللّورَقِيّ في كتابه المباحث الكاملية على المقدِّمة الجُزُوليّة .

أمَّا الاسم الذي اختاره لها مصنِّفُها فهو **القَانُون** ، قال ابـــنُ خَلكـــان في ترجمتـــه للجُزُولِيّ : وصنَّف المقدِّمةَ التي سمَّاها القَانُون[٢] .

وكذلك تُسمّى **الكُرَّاس** وهي التسمية التي اعتمدها العطّـــار في شـــرحه المشـــكاة والنبراس في شرح الكُرّاس ، وكذلك تسمَّى **الإمْلاء والاعتِمَاد والتَّقيِيد والمجموع**[٣] .

١– بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

٢– وفيات الأعيان ٣/٤٨٨ .

٣– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١/٥٢ .

وصف الجزولية :

قال اليافعيُّ المتوفى سنة ٧٦٨هـــ في كتابه مرآة الجَنان وعبرة اليَقظـــان في معرفـــة حوادث الزمان ، في معرض حديثه عن الجُزُوليّ : "صنَّف المقدِّمةَ التي سمَّاها القانون ، أتـــى فيها بالعجائب ، وهي مع الإيجاز مشتملة على كثير من النحو ، ولم يُسبق إلى مثلها واعتنى بها جماعةٌ من الفضلاء شرحوها ومنهم من وضع لها أمثلةً ، ومع هذا فلا يُفهم حقيقتـــها ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده منها ، فإنَّها كلّها رموزٌ وإشاراتٌ .

وقد قال بعضُ أئمة العربية : أنا ما أعرف هذه المقدّمة ، وما يلزم من كوني ما أعرفها ألاَّ أعرفُ النحو ، وفي مقدمته المذكورة كلامٌ غامضٌ ، وعقودٌ لطيفةٌ .

وذكر بعضُهم أنَّه كان إذا سُئِل عنها ، هذه من صنعتك ؟ قال : لا ، لأنَّـــه كـــان متورعًا ، وكان قد جرى بين الطلبة بحثٌ حصلتْ منه فوائدُ ، فعلقها الجُزُوليّ فيها ، وفوائد أخرى من كلام شيخه — ابن بَرِيّ — فلم يسعه أن يقول هي مـــن صـــنعتي وإن كانـــت منسوبةٌ إليه " [1] .

أمَّا شواهد الجُزُوليَّة فقد اتسمت بالندرة فقد استشهد أبو موســـى بـــأربع آيـــات وحديث واحد ، وستة أقوال للعرب ، وثمانية أبيات فقط .

١- مرآة الجنان ٤/١٩ .

شُرَّاح الجُزُوليَّة :

١– أبو موسى الجُزُوليّ نفسه :

ذكر هذا الشرح ابنُ خَلكان في كتابه وفيات الأعيان [١] ، قال : شرح مقدمتـــه في مجلد كبير أتى فيه بغرائب وفوائد .

٢– ابن الخبَّاز الموصليّ :

محمّد بن أبي بكر بن علي الموصليّ المعروف بابن الخبّاز ولد سنة ٥٥٧ هـــ ، كان من كبار العلماء ،كيّسًا ، لطيفًا ، متواضعًا ، بصيرًا بالمذهب ، قال ابنُ قاضي شهبة المتوفى سنة٨٥١ هـــ في كتابه طبقات النحاة [٢] : شرح ألفية ابن معط وشرح الجُزُوليّة شرحًا حسنًا توفي سنة ٦٣١ هـــ .

٣–ابن الخبَّاز الإربليّ :

أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور المعروف بابن الخبّاز الإربليّ الموصليّ النحويّ الضرير ، كان إستاذًا بارعًا علاّمة زمانه في النحـــو واللغـــة والفقـــه والعـــروض والفرائض، قال البغدادي : شرح اللمع وشرح المقدّمة الجُزُوليَّة [٣] ت ٦٣٧ هـــ .

٤– الشَّريشيّ :

أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمد الشَّريشِيّ البكريّ ، قال السيوطيُّ : لـــه كتـــاب توحيد الرسالة ، ورسالة التوجيه في أصول الدِّين ، وكتاب أسنى المواهب ، وكتاب شـــرح المفصل في النحو ، وكتاب شرح الجُزُوليَّة في النحو [٤] ت ٦٤٠ هـــ .

٥– الشَّلوبين :

أبو علي الشلوبين ت ٦٤٥ هـــ ، سبق التعريف به في ذكر شيوخ الأبَّـــذيّ ، لـــه الشرح الكبير والشرح الصغير والتوطئة .

١– ٣/٤٩٠ .

٢– ص ٧٥ .

٣– هدية العارفين ص ٩٥.

٤– بغية الوعاة ١/٣٦٠ .

٦- البَيَّانِيّ :

سعد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الأندلسيّ البيّانيّ،قال السيوطيّ:نقل عنه ابنُ إياز في شرح الفصول في مواضع عديدة وسمّاه سعد الدِّين وذكر أنّه شرح الجُزُوليّة[1]ت٦٤٥هـــ.

٧- ابن الحَاجِب :

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجِب المقرئ النحوي المالكيّ الفقيه ، صنَّف في الفقه والأصول والنحو والتصريف والعروض ، ذكر شرحه على الجُزُوليّة ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان [2] ، توفي سنة ٦٤٦ هـــ .

٨- الشَّلوبين الصغير:

محمّد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاريّ المالقيّ المعروف بالشَّلوبين الصـــغير ، كان بارعَ الخط منقبضًا عن الناس ، كثير التعفف ، قال السيوطيّ : كمَّل شرح شيخه ابن عصفور على الجُزُولّية وانتفع به طائفة [3] توفي سنة ٦٦٠ هـــ .

٩- العلم اللَّورقيّ :

القاسم بن أحمد بن الموفَّق بن جعفر الأندلسيّ المرسيّ المعروف بالعَلم اللَّورقيّ ، إمام في العربية ، عالم بالقراءات ، قال السيوطي : صنَّف شرح المفصّل في أربع مجلدات ، وشرح الجُزُولِيَّة [4] توفي سنة ٦٦١ هـــ .

١٠- ابن عصفور :

عليّ بن مؤمن بن محمّد بن علي المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ،أخذ عن الدبَّاج والشَّلوبين ،قال السيوطي :صنَّف الممتع في التصريف -وكان أبو حيَّان لا يفارقه - والمقرّب ، لم يتمّ شرح الجُزُولِيَّة [5] توفي سنة ٦٦٩ هـــ وقيل ٦٦٣هـــ.

١- بغية الوعاة ٥٧٧/١ .

٢- ٢٤٩/٣ .

٣- بغية الوعاة ١٨٧/١ .

٤- بغية الوعاة ٢٥٠/٢ .

٥- بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

١١- ابن مَالك :

محمّد بن عبد الله بن عبد الله المعروف بابن مَالك ، إمام النحاة وحافظ اللغة صاحب الألفية الشهيرة ، له أكثر من ثلاثين مصنَّفا ، ذكر شرحه للجُزُوليّــة السـيوطي في بغيــة الوعاة[١]، وهذا الشرح اسمه " المنهاجُ الجَليّ في شرح القانون الجُزُوليّ ، توفي ابن مالك ســنة ٦٧٢ هـــ .

١٢- ابن مَيمُون :

محمد بن الحسن التميميّ القَلعيّ ، المعروف بابن مَيْمُون الإستاذ النحــويّ اللغــويّ المحصل التاريخيّ ، كان في علم العربية مقدَّمًا ، مُحكمًا لفنونها ، وكـــان قويًّـــا في علـــم التصريف ، قال الغبرينيّ : له حَدقُ العيونِ في تنقيحِ القانون [٢] ، توفي سنة ٦٧٣ هـــ .

١٣- أبو الحسن الأُبَّذيُّ ، صاحب هذا الشرح .

١٤- الشَّاطِبيُّ :

محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجيّ الشاطبيّ ، له عِلمٌ محكمٌ وعقدٌ صــحيح مبرم ، كان له علمٌ بالعربية وأصول الفقه ، له شرح على الجُزُوليّة قال الغبرينيّ : سمعتُ عنه ولم أره والذي يقع في النفس أنَّه جيِّد ، وكثيرًا ما كانت المذاكرة تقع معه فيما يعد أنَّه من مشكلات القانون فيجيد في الجواب عليه [٣] ، توفي سنة ٦٩٠ هـــ .

١٥- المَالِقِيُّ :

أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقيّ النحويّ ، كان عالمًا بالنحو ، وكـــان لايقرأ كتاب سيبويه ، قرأ النحو على ابن المفرج المالقيّ وابن ريحانة ، قال السيوطيُّ : صنَّف شرح الجُزُوليَّة [٤] توفي سنة ٧٠٢ هـــ .

١- ص ١/١٣٣ .

٢- عنوان الدراية ص ٩٤ .

٣- عنوان الدراية ص ١٢٦ .

٤- بغية الوعاة ١/٣٣١ .

١٦- ابن الفخَّار :

محمّد بن علي بن محمد بن الفخَّار ، سبق التعريف به في ذكر تلاميذ الأبَّذيّ ، لــه " شرح قوانين الجُزُوليَّة " [١] .

١٧- العطَّار :

إبراهيم بن أبي محمد عبد السلام أبو إسحاق الصَّنهاجِيُّ ، صنَّف "المشكاة والنبراس في شرح الكرَّاس" فرغ منه سنة ٧٠٥ هـ [٢] .

١٨- المُرادِيُّ :

حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديُّ المراكشيُّ الشهير بابن أم قاسم ، كــان إمامًا في العربية ، ذكر شرحَه على الجُزُوليَّة ابنُ حجر في كتابه الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة [٣] توفي سنة ٧٤٩ هـ .

١- بغية الوعاة ١/١٨٧ .

٢- هدية العارفين ص ١٣ .

٣- ص ٢/١١٧ .

المبحث الثالث :

شَـــرْحُ الجُـــزُولِيَّةِ للأُبَّـــذِيّ :

١- توثيق نسبته :

نَقَلَ العلماءُ في كتبهم نقولاً كثيرة عن شرح الجُزُوليَّة للأبَّذِيّ ونسبوه إليه ، وممـــن نقل من هذا الجزء الذي أحقِّقُه :

أ – **شهاب الدِّين القُرافيُّ** المتوفى سنة ٦٨٢هـــ نقل عنه في كتابـــه الاســـتغناء في أحكام الاستثناء نقولاً عدَّة نورد منها :

قال القرافيُّ في كتابه الاستغناء ص ١٩١: " قال الأبَّذيّ : إذا تكررت الاســـتثناءات فلا يخلو إمَّا أن تكرر في كلام موجب أو منفيّ ، فإن تكررت في كلام موجب كان حكمُ كلِّ واحدٍ من الأسماء الواقعة بعد إلاَّ من الإعراب كحكمه لو انفرد ...حتى قوله : وزعم أهلُ الكوفة أنّ كلَّما جعلناه بدلاً ممّا قبله فإنَّما هو معطوف عليه بإلاَّ " .

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢١٢ من المخطوط [١].

وقد تردَّد اسمُ الأبَّذيّ محرَّفًا إلى اليزيدي في مواضع أخرى ، والصواب أنَّه الأبَّـــذيّ كما ذكر الدكتور سعد الغامدي محقِّق السفر الأول من شرح الجُزُوليَّة للأبَّذيّ [٢].

ب – **أبو حيّان الأندلسيّ** المتوفى سنة ٧٤٥ هـــ نقل عنه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ومن ذلك قوله في باب التمييز ص ١٦٢٣: " قال الأبَّذيُّ متأوّل كـــلامَ الجُزوليّ: يمكن أن يريد بقوله منقولاً من المفعول المفعولَ الذي لم يسمّ فاعله ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ ظهرًا وبطنًا وفُجِرّتِ الأرضُ عيونًا "

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٣٦ من المخطوط [٣].

وفي كتابه التذييل والتكميل ٣/٤٥ ب قال : قال شيخُنا أبو الحسن الأبـــذيُّ : لا تدخل (إلاَّ) إلاَّ على الاسم أو على الجملة الاسمية أو على الفعل المضارع فتقول : ما قام إلاَّ

---

[١]- انظر ص ١٦ من النص المحقق .

[٢]- انظر ص ٨٥ من مقدمة المحقق .

[٣]- انظر ص ١٠٢من النص المحقق .

زيدٌ ، وما زيدٌ إلاّ أبوه قائمٌ ، وما زيدٌ إلاّ يقوم ، ولو قلت : ما زيدٌ إلاّ قام لم يجز ، وسبب ذلك أنَّ (إلاَّ) إنَّما هي أبدًا للاستثناء في اللفظ أو في المعنى فلمَّا كان الذي يتصور استثناؤه إنَّما هو الاسم لم تدخل (إلاَّ) إلاَّ عليه أو على ما أشبهه وهو المضارع لأنَّه يُشبهُه ، ولذلك أُعرب ، وكذلك الجملة الاسمية ؛ لأنَّ (إلاَّ) إذا دخلت كانت في اللفظ مباشرةً للاسم فأشبهَ دخولُها على الجملة الاسمية دخولَها على الاسم ، ولَمَّا كان الماضي ليس باسم ولايُشبهه لم يجز دخولُها عليه ، انتهى ".

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢١٥ من المخطوط [١] .

جــ- **ابنُ عَقيل** المتوفى سنة ٧٦٩هـــ نقل عنه في كتابه المساعِد علــى تســهيل الفوائد ، ومن ذلك قوله في سياق حديثه عن تكرار المستثنيات ١/ ٥٧٧ قـــال الأبّـــذيّ : "يجوز فيها الرفع بدلاً أو نعتًا ، والنصب استثناء ، أو رفع أحدهما بدلاً أو نعتًا ونصب الباقي استثناء " .

وهذا النص في شرح الجُزُوليّة للأبّذيّ ص ٢١٠ ، ٢١١ من المخطوط [٢] .

د- **الشيخ خالد الأزهريّ** المتوفى سنة ٩٠٥ هـــ نقل عنـــه في كتابـــه التصـــريح بمضمون التوضيح ومن ذلك قوله في باب الاستثناء ١/٥٥١ : " وأجاب الأبّذيّ بأنَّ بـــدلَ البعض يكون الثاني مخالفًا للأول في المعنى ... إلى قوله : وقال في الردِّ على الكوفيين بأنَّ إلاّ لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلاّ زيدٌ وليس شئ من أحـــرف العطـــف يباشر العواملَ " .

وهذا النص موجود في شرح الأبّذيّ ص ٢١٢ من المخطوط [٣].

١- انظر ص ٣٤ ، ٣٥ من النص المحقق .

٢- انظر ص ٢١ من النص المحقق .

٣- انظر ص ٢٥ من النص المحقق .

هــ **السيوطيّ** المتوفى سنة ٩١١هــ نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر في النحــو ومن ذلك قوله في باب الاستثناء ٢ / ١٠٠ : " قال أبو الحسن الأبّذيّ في شرح الجُزُوليّة : المنفيّ عندهم هو ما دخلت عليه أداة النفي ... إلى قوله : لأنّ العرب تستعمل قــلّ بمعــنى النفي " .

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٠٨ من المخطوط[1] .

وكذلك نقل عنه في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ومن ذلك قوله في باب التمييز ٢/ ٢٦٦ : " قال الأبّذيّ : هذا القسم لم يذكره النحويون ، وإنّما الثابت كونــه منقولاً من الفاعل ".

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٣٥ من المخطوط [2].

[1]- انظر ص ١٤ من النص المحقق .

[2]- انظر ص ١٠٢ من النص المحقق .

٢- طريقة تناول الأبواب :

أ- باب الاستثناء :

بدأ الأبّذيّ هذا الباب بمقدمة طويلة جدًّا اشتملت على حدِّ الاستثناء وقدرِ المخرَج والخلاف فيه ، ثم ذكر أدوات الاستثناء ، وأساليبه ، وتكراره وأحكامه والخـــلاف فيـــه ، والعامل في المستثنى وأقوال النحاة في ذلك ، وتقديم المستثنى والخلاف فيـــه ، والاســـتثناء المنقطع وأحكامه .

ثم بعد هذه المقدمة رجع إلى قول الجُزُوليّ وشرحه باختصار شديد ، وفي كلِّ مـــرة يقول " قد تقدَّم بيان ذلك "

ب- باب النفي بـــ(لا) :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بمقدمة ذكر فيها أحوال اسم (لا) والخلاف فيه هل هو معرب أم مبنيّ ؟ وقد نقل هذه المسألة بنصها عن الإنصاف[١].

ثم أورد الخلاف في العامل في خبر (لا) ثم رجع إلى لفظ أبي موسى يشرحه وقد نقل في هذا الباب نقولاً كثيرة عن شرح الجمل لابن عصفور دون تصريح بذلك .

جـــ- باب التمييز :

بدأ هذا الباب بذكر حد التمييز ثم ذكر الخلاف حول تقديمه ، وقد أخذ هذه المسألة برمتها من الإنصاف[٢] ، ثم شرح لفظ أبي موسى شرحًا وافيًا . ثم أتبع ذلك بفصـــلٍ عـــن توسط التمييز وتقديمه .

د- باب الإغراء في الجمل :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بذكر الفائدة من تسمية أسماء الأفعال بهذا الاسم ، وقد نقـــل ذلك عن الخصائص[٣] ، ثم أورد الخلاف في سبب بنائها ، ثم شرح لفظ أبي موسى معتمـــدًا على الخصائص بشكل كبير .

[١]- انظر الإنصاف ٣٤١/١ .

[٢]- انظر الإنصاف ٣١٣/٢ .

[٣]- انظر الخصائص ٤٦/٣ .

نقل بعد ذلك فصلاً عن الجُمَل[1] وذكر شرح ابن عصفور عليه[2] ، ثم أتبـــع ذلـــك بفصلٍ عن تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ، وأخذ هذا الفصل عن الإنصاف [3].

هـــ- باب التصغير :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بمقدمة عرّف فيها التصغير وبين الأغراض التي يأتي من أجلها ثم بين التغيير الذي يحدث للمصغَّر وبين الأوزان التي يأتي عليها ، وما يصغَّر وما لا يصـــغَّر من الأسماء.

بعد ذلك عاد إلى لفظ أبي موسى وشرحه شرحًا وافيًا ذاكرًا للخلاف بين النحاة في كلِّ موضوع .

ثم أتبع ذلك بمسألة من التصغير الترخيم ومسألة في تحقير إبراهيم وإسماعيل والخلاف في ذلك ، ومسألة في تصغير بَرْدَرَايا وحَوْلايا ، ثم أتبعه بتحقير الأسماء المبهمة ، أخذ معظم فصول هذا الباب من شرح السيرافي على كتاب سيبويه[4] .

و- باب ألف الوصل والقطع :

وهو باب قصير بدأه الأبَّذيّ بمقدمة قصيرة ، وشرح لفظ أبي موسى باختصار ثم أتبع ذلك بفصل عن فعل الأمر الثلاثي والخلاف في أنَّه معرب أم مبنيّ ، وقد أخذ هذه المســـألة عن الإنصاف[5].

ز- باب النسب :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بمقدمة عرّف فيها النسب وأورد فيها بعض قول ســـيبويه[6] في هذا الباب وشرح السيرافي عليه[7] .

---

[1]- انظر الجمل ٢٤٤.

[2]- انظر شرح الجمل ٢/٢٩٣ .

[3]- انظر الإنصاف ١٢١٠ .

[4]- انظر شرح السيرافي ٤/١٨٩ .

[5]- انظر الإنصاف ٢/٥٩ .

[6]- انظر الكتاب ٣/٣٣٥ .

[7]- انظر شرح السيرافي ٤/١٤٤ .

ثم رجع إلى لفظ أبي موسى وفي كلِّ مرة يستطرد ثم يعود إلى تفسير لفظه مرة أخرى حتى أخر الباب .

نقل أغلب هذا الباب من شرح السيرافي وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين[1].

ح- باب البناء :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بتفسير لفظ أبي موسى مباشرة و لم يقدّم له كمـــا فعـــل في الأبواب السابقة .

ط- باب أحكام الألف في الأخر:

وهو باب صغير فسّر فيه لفظ أبي موسى مباشرة و لم يقدّم له .

ك- باب تخفيف الهمزة :

بدأ هذا الباب بتفسير لفظ أبي موسى مباشرة ثم تلا ذلك بتلخيص عن تحقيق الهمزة وتخفيفها ، أتبع ذلك بمسألة من مسائل الكتاب[2].

ثم أتبع ذلك بمسألة عن (خطايا) وما حدث فيها ، وقد أخذ هذه المسألة من كتاب المنصف لابن جني[3].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الأبَّذيّ لم ينتهج منهجًا واحدًا في تناوله للأبـــواب النحوية ، وإنَّما اختلفت طريقته من باب لآخر .

---

[1] - انظر ٣/١٠٢٥ .

[2] - انظر الكتاب ٣/٥٤٤ .

[3] - انظر المنصف ٣٢٩ .

٣- أسلوبه :

اتسم أسلوب الأبَّذيّ في هذا الشرح بالسمات الآتية :

أ-النقل بدون نسبة:

كانت ظاهرةُ النقل سمةً للكتب والشروح التي أُلِفتْ في زمن الأبَّذيّ ، وقد صحب هذه الظاهرةَ ظاهرةٌ أخرى وهي النقل بدون إشارة إلى المصدر في أغلب الأحيـــان وهـــذه السمة بدت واضحة في هذا الشرح .

والسبب في ذلك ربما يكون استخدام الرمز بأحرف من أسماء العلمـــاء بـــدلا مـــن أسمائهم وهذه الرموز سهلة السقوط عند النسخ .

ومما يثبت ذلك أنّا نجد القول منسوبًا في نسخة ولا نجده منسوبًا في النسخة الأخرى، ومثال ذلك قول الأبَّذيّ في باب التمييز في النسخة الأولى (أ) ص٢٣٥: " وقال فـــا~ : والذي ملأ الإناء هو الماء " ، وقد ورد ذلك في النسخة الثانية (ب) مع سقوط رمز (فا~) وهو رمز أبي علي الفارسيّ [١].

ب- التكرار :

بدت ظاهرةُ التكرار وإعادة القول في المسألة الواحدة واضحةً في هـــذا الشـــرح ، فكثيرًا ما تحدَّث الأبَّذيّ عن مسألة ثم أعاد الحديث عنها مرة أخرى في موضع آخر.

والسبب في ذلك هو أنّه يتحدث عن المسألة في المقدّمة التي غالبًا ما يبدأ الأبوابَ بها ثم يعيد الحديث عنها عند شرحه للفظ أبي موسى ، وكثيرًا ما كان يختم حديثه بقوله : "وقد تقدَّم بيان ذلك " .

ج- التفصيل والتوسع :

برز التفصيل في أغلب مناقشات الأبَّذيّ بروزًا ظاهرًا ، فهـــو يفصّـــل في القضـــايا ويطرق جميع الاحتمالات ، ومن ذلك قوله في باب الاستثناء: " المستثنى لا يخلو أن يتقـــدّم على المستثنى منه أو على ما بعده أو لا يتقدَّم ... .

[١]- انظر ص ١٠١من النص المحقق .

فإذا كان غير متقدِّم على المستثنى منه فلا يخلو أن يقع بعد (إلاَّ) أو غير ذلـــك مـــن أدوات الاستثناء ، فإن وقع بعد (إلاَّ) فلا يخلو أن يكون الكلام موجبًا أو منفيًّا ، فإن كـــان الكلام موجبًا فلا يخلو أن يكون المستثنى منه فاعلاً أو مفعـــولاً لم يُستـــمّ فاعلـــه أو غـــير ذلك..."[1] .

د- الاستفهام والإجابة :

اعتمد الأبَّذيّ في شرحه للجُزُوليَّة على طرح الأسئلة ثم الإجابـــة عنـــها ، وهـــذا الأسلوب فيه شدٌّ لانتباه القارئ وتشويقٌ لمعرفة الإجابة ، ومن الأسئلة على سبيل المثـــال لا الحصر قولـــه في باب الاستثناء : " فإن قال قائل : فبم ينتصب زيـــد بعـــد (بَلْـــه) ؟ وبم يخفض؟.

فالجواب أن يُقال : ينتصب ببَلْه ، ويكون اسمُ فعل أمر كأنّك قلت : دَعْ زيـــدًا ، ودَعِ الأكفَ ، ويخفض بها على أن تكون مصدرًا موضوعًا موضع الفعل ..." [2]

وقال في سياق حديثه عن إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قول العرب : لا أبا لكَ ، فان قيل ما الدليل على أنَّ اللام في لا أبا لكَ مقحمة ؟ .

فالجواب أنَّ أباك وأخاك لا يكونان بالألف في حال النصب ، والواو في حال الرفع ، والياء في حال الخفض إلاَّ إذا كانا مضافيين وهما بالألف هنا فدلَّ على أنَّهما مضافان واللام مقحمة والإضافة غير محضة [3].

هـــ - العناية بالعلَّة :

اهتم الأبَّذيُّ بالعِلّة اهتمامًا واضحًا ، فقد علّلَ لأغلب القضايا والمسائل التي عـــرض لها ، ممّا جعل التعليل من أهم سمات هذا الشرح .

ومن ذلك قوله في باب النسب :" تقول في النسب إلى سَيِّد ومَيِّت : سَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ ، وكذلك أُسَيِّد وحُمَيِّر ولُبَيِّد تقول : أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ ولُبَيْدِيٌّ ،كذا تقول العرب .

[1]- انظر ص ٢٠٥ من المخطوط وص ٨ من النص المحقق .

[2]- انظر ص ٢٠٥ من المخطوط وص ٧ من النص المحقق .

[3]- انظر ص ٢٢٨ من المخطوط وص ٧٦من النص المحقق .

وإنَّما كان حذف الياء المتحرِّكة أولى من حذف الساكنة ؛ لأنَّ الموجب للحـــذف توالي الكسرات واجتماع الياءات ، فإذا حذفنا المتحرِّكة فقد نقصت كسرةٌ ويـــاءٌ ، وقـــد رأيناهم خفَّفوا على هذا المنهاج في غير النسبة فقالوا : سَيْدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ ، وطَيْبٌ في طيِّبٍ .

ولو حذفنا الساكن لبقيت كسرةُ الياء وذلك يثقل لأجل توالي الكسرات مع قلَّـــة ذلك في كلامهم قبل النِّسبة ، بل لا يكاد يوجد ذلك ـأعني حـــذف الســـاكنة وإبقـــاء المتحرِّكة منهما – [1] .

وكذلك قوله معلِّقًا على قول سيبويه : "وجَّه السؤال للخليل عن اثني عشر وقد تبيَّن حكم أخواته ؛ لأنَّه وإن كان حكمها واحدًا فالعلَّة مفترقة ، فالعلَّة في خمسةَ عشرَ ونحـــوه شبهُ الثاني بتاء التأنيث ، والعلّة في هذا معاقبة (عَشَر) للنون ووقوعها موقعها " [2].

و– الشرح اللُّغوي :

شرح الأبَّذيّ معاني كلمات كثيرة في كتابه هذا حتى أصبحت سمة من سمات هـــذا الكتاب وهذا دليلٌ واضحٌ على مقدرته اللغوية وسعة علمه .

ومن ذلك قوله " المِحْشَاء : وهو الكِساءُ الغليظ يلتفُ به " [3] ، وقوله : " الإهَالَةُ : الشَّحْمُ " [4] ، وقوله : " أَلاَءَة وهي الرِّبْلى ، وأَشَاءَة وهي الفسيلة " [5] ، وقوله : " عُصبة : مَوضِع " [6] ، وقوله " كُعَيْت : وهو البُلبل " [7] ، وقوله :" مِنْسَـــأة...وهـــي العصـــا" [8] ،

---

[1] – انظر ٢٨٧ من المخطوط وص ٢٦٢من النص المحقق

[2]– انظر ٢٨٨ من المخطوط وص ٢٦٦ من النص المحقق .

٣– انظر ٢٣٢ من المخطوط و ص ٨٩ من النص المحقق .

٤– انظر ٢٤٠من المخطوط وص ١٢١ من النص المحقق.

[5]– انظر ٢٥٧ من المخطوط و ص ١٧٤ من النص المحقق .

٦– انظر ٢٦١ من المخطوط وص ١٨٥ من النص المحقق .

٧– انظر ٢٦٤من المخطوط وص ١٩٤ من النص المحقق .

٨– انظر ٢٦٦من المخطوط وص ١٩٩ من النص المحقق .

وقوله: " اغْدَوْدَنَ النَّبتُ إذا طالَ ...واعلَوَّطَ المهر إذا ركبَه عُريانًا " [١] ، وقوله : " الطَّــاءَة وهو بعد الذَّهابِ في الأرض ...و بِصْر وهي حجارة بِيْض ...والدُّهْرِيّ : الرجلُ المُسِـــنُّ الذي أتت عيه الدهورُ " [٢] ، وقوله : " البُتُوت واحدُها بَتٌّ وهي الأكسية " [٣] ، وقولـــه : " الثُّبَة وهي الجماعة " [٤] ، وقوله : " سِلَّى : وهي قبيلة من جَرْم " [٥] ، وقوله : " بُصْرَى : موضع تنسب إليه السيوف " [٦] ، وقوله: " عِثْيَر وهو التُّراب وحِثْيَل وهو نبات " [٧] ، وقوله: " مِئْرَة : وهي الحِقْد " [٨] وغيره كثير.

١- انظر ٢٦٩من المخطوط وص ٢٠٨ من النص المحقق .
٢- انظر ٢٧٢ من المخطوط وص ٢١٦ ، ٢١٧ من النص المحقق .
٣- انظر ٢٧٤من المخطوط وص ٢٢٤ من النص المحقق .
٤- انظر ٢٧٧ من المخطوط وص ٢٣٣ من النص المحقق .
٥- انظر ٢٨٢من المخطوط وص ٢٤٨ من النص المحقق .
٦- انظر ٢٨٢من المخطوط وص ٢٤٨ من النص المحقق .
٧- انظر ٢٩٢ من المخطوط وص ٢٧٧ من النص المحقق .
٨- انظر ٢٩٩ من المخطوط وص ٣٠١ من النص المحقق .

٤- مصادره :

أ- كتاب سيبويه : اعتنى الأبّذيُّ بكتاب سيبويه شأنه في ذلك شأن النحويين بصفة عامة ، فنقل عنه نقولاً كثيرةً وشرح أقوالَه وبيَّن غامضَه وأسند بـــه اختياراتـــه ، وســـيأتي الحديث عن ذلك مفصَّلا في ذكر موقفه من سيبويه وكتابه .

ب- شروح الكتاب : وعلى رأس هذه الشروح شرح أبي سعيد السيرافيّ فقد نقـــل عنه نقولاً كثيرة صرَّح ببعضها و لم يصرّح بأكثرها ، وكذلك تعليقة الفارســـي والنكـــت للأعلم ، وكتاب تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف.

ج- كتب أبي علي الفارسي : ومن أبرزها كتاب التَّذكِرَة – وهو كتاب لم نقـــف عليه ، وقد صرح باسمه في أكثر من موضع – وكذلك الإيضاح العَضُديّ والتَّكمِلَة والمسائل المنثورة وشرح الأبيات المُشكِلة الإعراب المسمَّى إيضاح الشِّعْر ، وغيرها .

د- معاني القرآن للفرَّاء .

هـــ- كتب ابن جِني ومن أبرزها الخصائص والمنصف.

و- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريّ وقد نقل عنه مسائل كاملة .

ز- كتب أبي علي الشَّلُوبين ومن أبرزها شرح المقدِّمة الجُزُوليَّة الكبير ، والتوطئة وقد صرح بهذين الكتابين في أكثر من موضع ، وكذلك شرحه على كتاب ســـيبويه – وهـــو كتاب لم نقف عليه – .

ح- كتابا ابن عصفور شرح جُمَل الزَّجَّاجيّ والمقرّب ، وقد نقل عن ابن عصـــفور نقولاً كثيرة بدون أن يصرح باسمه و لم يصرح بذلك إلاَّ في خمسة مواضع في هـــذا الجـــزء المحقَّق.

٥- شواهده:

أ_القرآن الكريم :

استشهد الأبَّذيُّ في هذا الجزء المحقَّق بتسع وخمسين آية ، وكذلك استشهد بالقراءات ووصف إحداها بأنَّها كالنادر من الكلام .

قال في باب البناء : " وذلك أنَّ كلَّ موصولٍ يوصل بالمبتدأ والخبر -ولم يكن في الصلة طولٌ- لم يجز حذفُ المبتدأ وإبقاءُ الخبر إلاَّ في الشِّعْر أو في نادر الكلام نحو قراءة بعضهم {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ } [1] أي الذي هو أحسنُ " [2].

ب- الحديث الشريف :

وردَ في هذا الجزء الذي أحقّقه حديثان اثنان وإليك تفصيلَ القول عنهما :

قال في باب الإغراء : " لا يجوز إغراءُ غائب ، لا يجوز : عليه زيدًا ؛ لأنَّه لا دليل على الفعل المضمر إلاَّ أنَّه قد سُمِعَ عليه رجلاً لَيْسَني ، وذلك أنَّ إنسانًا قال لك : " إنَّ فلانًا أخذك بكذا ، فقال هذا الكلام لعلمه أنَّ السامع سيُبلِّغه إلى المغرَى به .

وفي الحديث " مَن استطاعَ منكم البَاءَةَ فليتزوجْ ، ومَن لم يستطع فعَليه بالصَّومِ فإنَّه له وِجَاءٌ " ووجه هذا على وجهين : أحدهما أن تكون الباء زائدةً ويكون المجرور في موضع رفع بالابتداء ، كأنَّه قال : فعليه الصَّومُ ، كما قالوا : بحسبكَ قولُ السوء أي حسبك قولُ السوء .

والآخر أن يكون الضمير عاد بلفظ الغيبة على لفظ (مَن) وهي في المعنى للمخاطبين ولفظها للغائب " [3].

وفي هذا الحديث دلالةٌ على أنَّ الأبَّذيّ ليس من المانعين للاستشهاد بالحديث ، يؤكد ذلك أنَّه عندما أورد هذا الحديث ، والذي هو على خلاف القاعدة التي ذكرها قبله بدأ بالتأويل كما يفعل النحاةُ بالشواهد التي لاخلاف في الاستشهاد بها ، ولو كان من المانعين

١- الأنعام ١٥٤ ، وهي قراءة ليحي بن يعمر ، انظر الكشاف ٨١/٢ .

٢- انظر ص ٢٩٤ من المخطوط وص ٢٨٣ من النص المحقق .

٣- انظر ص ٢٤٢ من المخطوط وص ١٣٠ من النص المحقق .

لذلك لم يؤول الحديث ولقال كما قالوا: إنَّ الحديث يُروى بالمعنى دون اللفظ فلا يلتفت إليه.

يذكر أنَّ من المانعين للاستشهاد بالحديث ابن الضائع وأبا حيَّان ، ومن الذين يستشهدون به ابن الطراوة والسهيلي وابن خروف وابن مالك .

أمَّا الحديث الثاني فقد أوردَه الأبَّذِيُّ في نص أخذه عن السيرافي الذي أورده للتمثيل في اللغة في حديثه عن أصل الفعل يورأ ، وهو : " أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا أراد سفرًا ورأ عنه بغيره " [١] .

ج- الشعر والرجز :

استشهد الأبَّذيّ في هذا الجزء بستة وستين ومئة بيت ، ونلخص الحديث عن ذلك في النقاط الآتية:

أ- معظم شواهده من شواهد كتب النحاة الذين سبقوه ، كالكتاب ومعاني القرآن للفرَّاء وكتب الفارسيّ وابن جني وابن عصفور .

وقد أشار إلى ذلك في بعض المواضع ومن ذلك قوله : " وأنشد س~ على جَعْل إلاّ نعتًا كغير أبياتًا منها قول عمرو بن معد يكرب[٢] :

وكلُّ أخٍ مُفارقُه أخُوهُ ... لعَمْرِ أبيكَ إلاَّ الفَرْقدانِ "[٣]

وس~ هو رمز سيبويه.

١- انظر ص ٣٠٠ من المخطوط وص ٣٠٥ من النص المحقق .

٢- انظر الشاهد في الكتاب ٢/٣٣٤ .

٣- انظر ص ٢١٤ من المخطوط وص ٣٣ من النص المحقق

وقوله : " وأنشد الفرَّاءُ [1] أيضًا :

مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الثوبينِ ليسَ لهُ إلاَّ الظِباءَ وإلاَّ صيدَها نَشَبُ " [2]

وقوله : " وقول الشاعر الذي أنشده أبو القاسم في الباب [3] :

ومَالِيَ إلاَّ اللهُ لا ربَّ غيرَهُ ومَالِيَ إلاَّ اللهَ غيرَك ناصِرُ " [4]

وقوله : " ومن ذلك ما أنشده أبو عليّ الفارسيّ في التَّذكرة :

نَجَا سالِمٌ والنَّفْسُ منه بِشِدْقِهِ ولم ينْجُ إلاَّ جَفْنَ سيفٍ ومِئزَرَا " [5]

ب- اتبع الأبَّذيّ طريقةَ سابقيه فهو يورد بعضَ الأبيات كاملةً وبعضها ناقصة ، وربما اكتفى بالجزء الذي فيه موضع الاستشهاد .

ومن ذلك قوله :

لم يَلْدَهُ أبوانِ " [6]

وهذا جزء من بيت هو :

ألا رُبّ مولودٍ وليس له أبُ وذِي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

ج- بيَّن الأبَّذيُّ مواضع الاستشهاد في معظم الشواهد الشعرية التي وردت في هـــذا الجزء .

ومن ذلك قوله :

---

[1]- انظر معاني القرآن ١٦٨/١ .

[2]- انظر ص ٢١٩ من المخطوط وص ٤٧ من النص المحقق .

[3]- انظر الجُمَل ٢٣٤ .

[4]- انظر ص ٢١٩ من المخطوط وص ٤٨ من النص المحقق .

[5]- انظر ص٢٠٦ من المخطوط وص ١٠ من النص المحقق .

[6]- انظر ص ٢٩٦ من المخطوط وص ٢٩١ النص المحقق .

وَمَاليَ إلاَّ اللهُ لا ربَّ غَيرَهُ وَمَاليَ إلاَّ اللهَ غيرَك ناصِرُ

الشاهد فيه تقديم (إلاَّ الله) و(غيرك) وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو (ناصـــر) وفي قول الأخر :

وَمَا ليَ إلاَّ آلَ أحمدَ شِيعةٌ وَمَا ليَ إلاَّ مَشْعبَ الحقِّ مَشْعبُ

تقديم (إلاَّ آل أحمد) و(إلاَّ مشعب الحقِّ) وهما مستثنيان على المستثنى منهما وهو (شيعة) و(مشعب) " [1].

د- نسب الأبَّذيُّ بعض الأبيات ، وربما ذكر المناسبة التي قيل الشاهد فيها ، ومـــن ذلك قوله بعد أن أورد قول الشاعر :

ألا طِعانَ ولا فُرسانَ عاديةً إلاَّ تجشُّؤُكم عندَ التنانـــيرِ

قال : " والبيتُ لحسّان بن ثابت يهجو بني الحارث بن كعب " [2].

هـــ - شرح الأبّذيُّ بعض ألفاظ الشواهد وذكر بعض الروايات التي رُوِيَ بها ومن ذلك قوله بعد أن أورد قول الشاعر :

لَـــهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌّ وآخرُ فوقَ دَارته يُنادِي

إلى رُدُحٍ من الشِّيْزَى مِلاَءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّـــهادِ

قال : " الرَّداح الجَفْنة العظيمة ، والجمع رُدُح ، والشِّيْزَى خشب أسود تتخذ منه القِصاع، ويُروى : عليها لُبابُ البُرّ وهو المشهور فيه " [3].

---

[1]- انظر ص٢١٩ من المخطوط وص ٤٨ من النص المحقق .

[2]- انظر ص ٢٣١ من المخطوط وص ٨٨ من النص المحقق .

[3]- انظر ص ٢٣٤ من المخطوط وص ٩٦ من النص المحقق .

٦- موقفه من بعض المتقدمين :

أ – موقفه من المدرستين البصريّة والكوفيّة:

غلبت على الأبَّذيّ النزعةُ البصريّة ، فقد وافق البصريين واختار مذهبهم في جميع المسائل الخلافية التي تضمنها هذا الجزء من كتابه ، ومنها :

في باب الاستثناء ذهب البصريون إلى أنَّ البعض المخرَج ما دون النصف [١] ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه النصف فما دون [٢] وذهب بعض الفقهاء أنه يجوز استثناء ما دون الكلِّ كان النصف أو أكثر منه أو أقلّ .

وقد وافق الأبَّذيُّ البصريين في ذلك حيث قال :" فالصحيح إذن أنَّ المخرَجَ ما دون النصف وبذلك ورد السماع قال الله تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ ﴾ [٣] ... " [٤].

وفي نحو قولنا : عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً إلاَّ واحدًا ذهب أهلُ البصرة [٥] إلى أنَّ الاستثناء الثاني راجع إلى الذي قبله فيكون الواحد مستثنى من الثلاثة والثلاثة مستثناة من العشرة ، وذهب الفرَّاءُ [٦] إلى أن الثاني منقطع من الأول فكأنَّك قلت : عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً سوى الواحد الذي عندي لكنَّ الواحد لم يدخل في هذا الإقرار .

وقد وافق الأبَّذيُّ البصريين في رأيهم حيث قال بعد أن أورد قولهم :" وهو الأولى ؛ لأنَّ مذهبَ الفرّاءِ لا يُتصوَّرُ إلاَّ على أنْ يكونَ الثاني منقطعًا من الأوّل ، وإذا أمكنَ أنْ يُحمَلَ الاستثناءُ على الاتصالِ لم يُحملْ على الانفصالِ كما تقدَّم " [٧].

---

[١]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/٢ .

[٢]- انظر شرح التسهيل ٢٩٣/٢ .

[٣]- الحجر ٥٩ .

[٤]- انظر ص ٢٠٤ من المخطوط وص ٣ من النص المحقق .

[٥]- انظر ارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣ .

[٦]- انظر ارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣ .

[٧]- انظر ص ٢٠٩ من المخطوط وص ١٨ من النص المحقق .

وذهب البصريون إلى أنَّ اسم (ليس) و(لايكون) في الاستثناء ضميرًا مفردًا على كلِّ حال مستترًا في الفعل ويعود على البعض المفهوم من الكلام [1] .

وأمَّا أهل الكوفة فيجعلون الضمير عائدًا على الفعل المفهوم من الكلام المتقدِّم [2].

وقد وافق الأُبّذيُّ البصريين فيما قالوا حيث قال بعد أن أورد رأي الكوفيين :" وهذا المذهبُ مذْهبٌ يحتاجُ فيه إلى تكلُّفِ حذْفِ مضافٍ لم يُنطقْ به ، ولا يحتاجُ إلى ذلـــك في مذهبِ البصريينَ ، وأيضًا فإنَّ العربَ قد تستثني بـــ(ليس) و(لا يكون) حيث لا يكـــون في الكلامِ ما يدلُّ على فِعْلٍ ، فتقول : القومُ إخوتُك ليسَ زيدًا ولا يكونُ زيدًا .

فدلَّ ذلك على أنَّ الضميرَ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من الكلامِ كما تقدَّم ، وأنَّ ما ذهبَ إليه أهلُ الكوفةِ فاسدٌ " [3] .

وفي أسماء الأفعال ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز تقدّم معمولها عليهـــا ، وأجـــاز الكوفيون ذلك [4].

وقد وافق الأُبَّذيُّ البصريين فيما ذهبوا إليه وردَّ قول الكوفيين بمـــا ردَّ علـــيهم بـــه صاحبُ الإنصاف [5] في هذه المسألة الخلافية .

أمَّا القياس الذي هو أصلٌ في المدرستين ولكن تختلف كلُّ مدرسة منهما عند التطبيق فالبصريون يقيسون على المشهور الشائع ويربطون بالظاهرة العامة وما شذَّ عنها يحفـــظ ولا يقاس عليه ، وأمَّا الكوفيون فقد كانوا يعتدُّون بكلِّ ما ثبت عن العرب ولو مثالاً فردًا.

والأُبَّذيُّ يمضي على مذهب البصريين في ذلك ، قال في باب الاستثناء : " إنَّ جعلَ إلاَّ منقطعة مما قبلها لغة فصيحة كما تقدّم وإن كان جعلُها متصلة أكثر ، وحمل الكلام على المعنى ليس بقياس وإنْ جاء شيءٌ من ذلك حُفِظَ و لم يُقسْ عليه [6] .

---

[1]- انظر الكتاب ٢/٢٤٧ والمقتضب ٤/٤٢٨ .

[2]- انظر شرح السيرافي ٣/١٢٨.

[3]- انظر ص ٢١٨ من المخطوط وص ٤٣ من النص المحقق .

٤- انظر الإنصاف ١/٢١٠ .

٥- انظر الإنصاف ١/٢١٠ وانظر ص ٤٢، ٤٣ من النص المحقّق.

٦- انظر ص ٢٢٢ من المخطوط وص ٥٤ من النص المحقق .

وقال في قولِ العرب : ما فَعَلَت العشرونَ الدِّرهم وقول الشاعر :

بَاعدَ أمَّ العَمْرِو مِنْ أسيرِها حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلى قُصُورِها

أرادَ : أمَّ عمرٍو ؛ فزادَ الألف واللام ، وأيضًا فإنَّه شاذٌ فلا دليل فيه ؛ لأنَّ القوانين لا تُـبنى على النادرِ الشاذِّ إنَّما تُبنى على الأكثرِ المشهورِ [١] .

ب– موقفه من سيبويه وكتابه :

وقف الأُبَّذيّ أمام كتاب سيبويه موقف الشارح لكلامه المبيِّن لغوامضـه الـذاهب لمذهبه في معظم آرائه ، ومن ذلك :

ذهب سيبويه[٢] إلى أنَّ الاسمَ المخفوض بعد حاشى مخفوض بها ؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ ، وذهبَ الفرَّاءُ [٣] إلى أنَّها فِعْل وأنَّ الاسم الذي بعدها مخفوض على تقدير اللام ، والأصـلُ عنده : قام القومُ حاشى لزيدٍ ، فحذفتِ اللام وبقي الاسمُ مخفوضًا .

وقد وافق الأُبَّذيُّ سيبويه فيما ذهب إليه وقال رادًّا على الفرَّاء بعد أن أورد مذهبه : "وهذا الذي ذهبَ إليه فاسدٌ لأمرينِ : أحدُهما أنَّ قولَك : حاشَى لزيدٍ لا يســتعملُ إلاَّ في معنى التنــزيه وحاشَى زيدٍ المرادُ به الاستثناءُ .

والآخرُ أنَّ إضمارَ الخافضِ وإبقاءَ عملِه لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ أو نادرِ كـلامٍ وهو مع ذلك قليلٌ بحيث لا يَنقاسُ إلاَّ في الشعرِ "[٤] .

ذهب سيبويه [٥] إلى أنَّ (لا) إذا دخلت على المعرفة يلزم تكرارُها ؛ وذهب المبرّدُ [٦] أنَّه لا يلزم التكرارُ .

١– انظر ص ٢٣٤ من المخطوط وص ٩٧ من النص المحقق .

٢– انظر الكتاب ٣٤٩/٢ .

٣– انظر شرح السيرافي ١٢٩/٣ ب .

٤– انظر ص ٢١٦ من المخطوط وص ٣٧ من النص المحقق .

٥– انظر الكتاب ٢٩٨/٢ .

٦– انظر المقتضب ٣٦٠/٤ .

وقد وافق الأبّذيُّ سيبويه فيما ذهب إليه ، وقال في الردِّ على المبرّد : "وزعمَ المبردُ أنَّه لا يلزَمُ التكرارُ ، وهو فاسدٌ ، بدليلِ أنَّه لا يخلو أنْ تجعلَ لا زيدٌ عندَك في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ؟ أو في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك ؟ فإنْ جعلَه في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك ؟ فباطلٌ ؛ لأنَّ جوابَ هذا (نعم) أو (لا) ، وإنْ جعلَه في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ؟ فجوابُه إنَّما هو لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو " [1].

وذهب سيبويه[2] إلى أنَّ تصغير مُقْعَنسس هو مُقَيْعِس ، وذهب المبرّدُ [3] إلى أنَّ تصغيره هو قُعَيْسِس .

وقد رجح الأبّذيُّ قولَ سيبويه في ذلك وقال : "وقول سيبويه أجود ؛ لأنَّ إحـــدى السينين وإنْ كانت للإلحاق فهي زائدة إلاَّ أنَّ لها قوة الإلحاق وللميم قوتان : قوة التقـــدم ؛ لأنَّها أولى والأخرى أنَّها لمعنى الفاعل فهي أولى بالبقاء [4].

ومع شدة إعجاب الأبّذيّ بسيبويه وكتابه إلاَّ أنَّ ذلك لم يمنعه من انتقـــاد لفظــه – وذلك مرّة واحدة في الجزء المحقَّق – وهي قولـــه في باب الاستثناء : قالَ سيبويه : " وممَّـــا جاءَ من الأفعالِ فيه معنى (إلاَّ) فلا يكونُ وليسَ وعدا وخلا ، وما فيه ذلـــك المعـــنى مـــن حروفِ الإضافةِ وليسَ باسمٍ فحَاشَى وخلا في بعضِ اللغاتِ " [5] .

قال الأبّذيُّ : " وفي لفظ سيبويه إشكال فإنَّه أدخل الفاء في خبر المبتدأ الذي هـــو (ما) لأنَّها بمعنى الذي وقد تقدَّم في باب الموصلات أنّ الفاء لا تدخل في خبر الموصـــول إلاَّ إذا كان الثاني مسبَّبا عن الأوّل .

ثم أورد بعده قول الشَّلُوبين : لا يلزم النحويّ أن يسلم في عبارته من اللَّحْـــنِ ؛ لأنَّ كلامه بالإعراب متكلَّفٌ خارج عن المعتاد " [6].

١- انظر ص ٢٢٤ من المخطوط وص ٦٢ من النص المحقق .

٢- انظر الكتاب ٤٢٩/٣ .

٣- انظر المقتضب ٢٥٢/٢ .

٤- انظر ص ٢٥٥ من المخطوط وص ١٦٧ من النص المحقق .

٥- انظر الكتاب ٣٠٩/٢ .

٦- انظر ص ٢٢٣ من المخطوط وص ٥٨ من النص المحقق .

ج- الفرّاء :

خالف الأبّذيُّ الفرَّاءَ في أغلب المسائل الخلافية التي وردت في هذا الجزء المحقَّق ، فبالإضافة إلى المسألتين التي سبق وأن أوردناهما في موقف الأبّذيّ من المدرستين البصرية والكوفية وفي موقفه من سيبويه والتي ذهب في أولاهما مذهب البصريين وذهب في الأخرى مذهب سيبويه مخالفًا لمذهب الفرَّاء ، نورد المسألتين التاليتين :

في باب الاستثناء ذهبَ الفرّاءُ [1] إلى أنَّ الاستثناء يكون مِن الفعلِ دون الاسم ، وحجتُه على ذلك الاستثناءُ المُنقطعُ في نحو قولِك: ما رأيتُ أحدًا إلاَّ حمارًا ، فمُحال أنْ يُستثنى الحمارُ مِن الأحَدِينَ ؛ لأنَّه ليس مِنهم ، وإنَّما استُثنيتْ رؤيتُه مِن الرُؤيةِ المُتقدِّمة ؛ لأنَّها مِن جنسِها .

قال الأبّذيّ " وهذا الذي استدلَ به لا حجةَ له فيه ؛ لأنَّه قد يُمكنُ أنْ يكونَ الحمارُ مُستثنى مِن أحدٍ وإنْ لم يكُنْ مِن جنسِه على أوجُه مِن المجازِ " [2].

وذهب الفرَّاءُ [3] إلى أنَّ (إلاَّ) مركبةٌ من (إنَّ) و(لا) وأنَّ الأصل (إنَّ لا) فخففت (إنَّ) وأُدغمت النون في اللام .

قال الأبّذيُّ : " وهذا المذهب فاسدٌ لأنَّه ادعى أصلاً لم يلفظ به من غير قيام دليل على ذلك " [4] .

د- المبرّد :

ردَّ الأبذيُّ على المبرّد – في الجزء المحقَّق – ردودًا كثيرةً فبالإضافة إلى المسألتين اللتين أوردناهما في موقف الأبذيّ من سيبويه نورد ما يلي :

اختلف النحويون في العامل في المستثنى فذهب بعضُهم إلى أنَّه انتصب بما في (إلاَّ) من معنى الفعل ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه انتصب بالفعل بوساطة إلاَّ ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه

١- انظر المساعد ٥٤٨/١ .

٢- انظر ص ٢٠٤ من المخطوط وص ٥ من النص المحقق .

٣- انظر شرح السيرافي ١٠٨/٣ ب .

٤- انظر ٢١٣ من المخطط و ص ٢٩ من النص المحقق .

انتصب عن تمام الكلام ، وذهب المبرّدُ [1] إلى أنّه انتصب بإضمار فعل نابت (إلاّ) منابه تقديره أستثني .

قال الأبّذيُّ بعد أن أورد رأي المبرد : " وهذا المذهبُ فاسدٌ لأمرين : أحدُهما أنّه لو كانَ الاسمُ منصوبًا بـ(إلاّ) لاتّصلَ بها الضميرُ، فكنتَ تقولُ : قامَ القومُ إلاّكَ وإلاّي كما يتصلُ بـ(إنَّ)فتقول : إنَّك وإنَّه وإنَّني، فلمَّا لم يقولوا إلاَّ قامَ القومُ إلاَّ إيَّاكَ وإلاَّ إيَّاهُ وإلاَّ إيّاي ولم يجئ الضميرُ مُتصلاً إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

وما علَينا إذا ما كُنْتِ جارتَنا ألاَّ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ

دلَّ ذلك على أنَّ الاسمَ لم ينتصبْ بـ(إلاّ) .

والأخرُ أنَّ (غيرًا) تنتصبُ في الاستثناءِ من حيث انتصبَ الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلاّ) بدليلِ أنَّ الموضعَ الذي يُرفعُ فيه الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلاّ) تُرفعُ (غيرٌ) فيه ، والموضعُ الذي يُنصَبُ فيه تُنصبُ فيه ، والموضعُ الذي يُخفَضُ فيه تُخفضُ فيه ، فإنَّما إعرابُها إعرابُ الاسمِ الذي بعدَها انتقلَ إليها " [2].

وفي التمييز أجاز المازنيّ والمبرّد تقديمَه [3] إذا كان العامل فِعلاً متصرفًا في نفسه واحتجا بقولِه:

ومَا كَانَ نَفْسًا بالفِراقِ يَطيبُ

قالوا : يريد وما كانَ حبيبُها يطيبُ نفسًا بالفراقِ فقدّمَ التمييزَ .

قال الأبّذيُّ : ولا حجةَ في البيتِ لهما ؛ لأنَّ (نَفْسًا) يمكن أنْ يكونَ خبرَ (كانَ) بمعنى إنساناً " [4].

---

[1]- انظر المقتضب ٤/٣٩٠ .

[2]- انظر ص ٢١٢ من المخطوط وص ٢٥ ، ٢٦ من النص المحقق.

[3]- انظر المقتضب ٣/٣٦ .

[4]- انظر ٢٣٨ من المخطوط وص ١١٠ من النص المحقق.

وفي النَّسَبِ ذهب المبرّدُ [1] إلى أنَّ بَرَّارًا في النسب إلى البرِّ مَقول ، قال الأبَّذيُّ : "ولم يأتِ عليه بدليل فلا يُلتفت إليه " [2] .

وذهب المبرّدُ [3] إلى أنَّ دَما وزنُه فَعَل ، واستدلَّ بقول الشاعر :

جَرَى الدَّميَانِ بالخبرِ اليقينِ

قال الأبَّذيُّ : " ولا دليل فيه لأنَّه ضرورةٌ ، وإنَّما يُثنَّى على دَمَانِ "[4]

أمَّا المسألة التي وافق الأبَّذيّ فيها المبرّد فهي مسألة النَّسَب إلى فَم ، قال الأبذيُّ : " من قال : فَمَان كيَدَانِ فإنَّه إذا نسب إليه ينبغي أن يقول : فَمِيٌّ وفَوَهِيٌّ إن ردَّ إلى الأصل، وأمَّا من قال : فَمَوان فلا اعتبار به ؛ لأنَّه شاذٌّ .

وأمَّا فَمَان وفَمِيٌّ فبيِّنٌ علّته ، وفَوْهِيٌّ كذلك لأنَّك لمَّا رددت اللام لم تحتج إلى الميم فرددت العين إلى أصلها ساكنة ؛ لأنَّها ليست كدال يَدٍ ، وخاء أخٍ في جريانهما في الكلام متحرِّكتين في حال الإفراد .

وهذا هو كلام المبرّد[5] ولا أقدرُ على الانفصال عنه فإنَّه حقٌّ [6].

١- انظر الانتصار ٢١٤ .

٢- انظر ص ٢٧٥ من المخطوط وص ٢٢٥ من النص المحقق .

٣- انظر المقتضب ١٥٣/٣ .

٤- انظر ص ٢٧٦ من المخطوط وص ٢٣١ من النص المحقق .

٥- انظر المقتضب ١٥٨/٣ والارتشاف ٦٢٣/٢ .

٦- انظر ص ٢٧٩ من المخطوط وص ٢٣٩ من النص المحقق .

٧- استدراكاته على الجُزُوليّ :

استدرك الأَبَّذيُّ في هذا الشرح على أبي موسى الجُزُوليّ استراكات عدة ، وقد نقل بعض هذه الاستدراكات عن شيخه أبي عليّ الشلوبين وسنوردها برمتها :

قال أبو موسى في باب الاستثناء : ومن الأفعالِ ليسَ ولا يكونُ وخَـــلا وعَـــدَا المقرونتان بما .

قال الأَبَّذيُّ : وتمامُه أنْ يقولَ في (ما خلا) (وما عدا) : المقرونتانِ بـــ(ما) في مذهبِ الأكثرِ، والجرميُّ يجعلهما مع اقترانِهما بـــ(ما) مِن المترددةِ ، وسيبويه يجعلهما فعلينِ خاصةً ؛ لأنَّ (ما) المصدرية لا تدخلُ إلاَّ على الأفعالِ [١].

وقال أبو موسى في باب النفي بـــلا : شرط وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألاَّ يتكرر وألاَّ يُفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مُشبَّه بالمضاف .

قال الأَبَّذيُّ : وتمامُ هذا أنْ يقولَ : شروطُ وجوبِ بناءِ الاسمِ مع (لا) أو إعمالها فيه عمل ليس ؛ لأنَّ الوجهينِ جائزانِ [٢].

ثم قال : وإنْ فُصِلَ بينهما وجبَ الرفعُ ولزِمَ التكرارُ .

قال الأَبَّذيُّ : تمامُه : في رأي سيبويه ، وهو الصواب فتقول : لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ [٣] .

ثم قال : وإذا لحقتْها همزةُ الاستفهامِ لِمُجرَّدِهِ أو للعَرْضِ .

قال الأَبَّذيُّ : فاسدٌ ؛ لأَنَّها إذا كانتْ للعرضِ فحكمُها كحكمِ التي للتحضـــيضِ لا يليها إلاَّ الفعل لفظًا أو نيةً ، وتعمل في المعرفة والنكرة [٤] .

١ــ انظر ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ من المخطوط و ص ٥٧ من النص المحقق .

٢- انظر ص ٢٣٠ من المخطوط وص ٨٢ من النص المحقق.

٣- انظر ص ٢٣٠من المخطوط وص ٨٣ من النص المحقق.

٤- انظر ص ٢٣٢ وص ٩١ من النص المحقق.

ثم قال : أو للتَّمنيِّ فحُكْمُها حُكْمُها .

قال الأبَّذيُّ : كان حقُّه أنْ يقولَ : على رأي ، وهو رأي المازني [1].

ثم قال : ونعتُ الاسمِ المبنيّ مع (لا) جائزٌ فيه –إذا وليَهُ وكان مفردًا – الرفــعُ والنصبُ ، وجعْلُهُ مع المنعوتِ كخمسةَ عشرَ فإنْ فُصِلَ بينهما أو كانَ مضافًا لم يجعــلا كشيءٍ واحدٍ وحكمُ المعطوفِ نَسَقًا حكمُ النعتِ

قال الأبَّذيُّ : تمامه : نَسَقًا وبيانًا في النصبِ والرفعِ لا في التركيبِ [2] .

وقال أبو موسى في باب التمييز:وكلُّ ما انتصبَ من التمييزِ عن تمامِ الاسمِ فمفردٌ.

قال الأبَّذيُّ : وبيانُ هذا أنْ يُقالَ : كلُّ ما انتصبَ من التمييزِ عن تمامِ الاسمِ وكان ممَّا يختلفُ لفظُه ومعناه في إفراده وجمعه ، فلفظُه في إفراده وجمعه بحسَبِ معناه نحو : عندي مثلُه رجلاً، وعندي مثلُه رجالاً ، إلاَّ أنْ يكونَ هناك ما يُفْهِمُ المعنى نحو المنتصبِ في قولِك : عندي رَطْلٌ زيتًا ، ورطلان زيتًا ، وأرطالٌ زيتًا [3].

وقال أبو موسى في باب الإغراء : ومِنْ المُتعدِّي رُوَيْد ...وبَلْه .

قال الأبَّذيُّ : معناه دَعْ ، ولو قال هنا : في أحد وجوهها لكان حريًّا بذلك ؛لأنَّ لها ثلاثةُ أوْجُه ، أحدُها هذا الذي ذكرَ ، والآخر أنْ يكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده بمعــنى : تَرْكًا ، النائب مناب اتْرُكْ ، ويكون ما بعدها مجرورًا كما تقول : ضَرْبَ زيدٍ ، والثالث أنْ تكون بمعنى كيف وبالوجوه الثلاثة أنشدوا :

بَــلْهَ الأكُفّ كأنَّها لم تُخلَقِ [4]

---

[1]- انظر ص ٢٣٢ من المخطوط وص ٩١ من النص المحقق.

[2]- انظر ص ٢٣٣ من المخطوط وص ٩٣ من النص المحقق..

٣- انظر ص ٢٣٧ من المخطوط وص ١٠٧ من النص المحقق..

[4]- انظر ص ٢٤٢من المخطوط وص ١٢٧ من النص المحقق..

وقال أبو موسى في باب التصغير: وكلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ ياءِ التَّصغيرِ فيه حرفٌ ليسَ مَوْقِعَ الإعرابِ فهو مَكْسُورٌ إلاَّ أنْ يكونَ في كَنَفِ هَاءِ التَّأنيثِ أو أَلفه أوْ ألِفَيْه أو أَلِــفِ أَفْعَال جَمْعًا .

قال الأُبَّذيُّ : قوله : "جمعًا" زيادة تعود بنقص فإنَّ ظاهره أنَّ أفْعالاً إذا لم يكن جمعًا كأَوْرَال ــاسم مكانــ أنَّك تقول فيه: أُوَيْرِيل [1] .

وقال أبو موسى في النسب إلى الثنائي : وإنْ كان على حَرفينِ بحَذْفِ لامِهِ وكَوْنِهِ لم يعوَّضْ منه إنْ كان واجبَ الرَّدِّ في التثنية .

قال الأُبَّذيُّ : وهذا الكلام غير مُتمَّمٍ حتى يقول : إن كان واجبَ الردِّ في التثنية أو الجمع بالألف والتاء أو الإضافة ، فإنَّ كلَّ ما رُدَّ إليه اللام في واحد من هذه وجب الردُّ في النسبة إليه ، إذْ هذه المواضع حقُّ الاسم ألاَّ يتغير فيها عن حاله قبل لحاقها ، فكان حقُّه أن يزيدها ليُبيِّنَ موضع وجوب الردِّ [2] .

ثم قال : فإنْ لم يجبْ فيها جازَ ردُّه وتركُه "

قال الأُبَّذيُّ : مثال ذلك : يَدٌ ودَمٌ ، تقول : يَدِيٌّ ودَمِيٌّ ويَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، وكذلك في غَدٍ : غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ ، وتقول في ثُبةٍ : ثُبِيٌّ ، وفي شَفَه : شَفِيٌّ ، وفي حِرٍ : حِرِيٌّ ، ومن ردَّ المحذوف قال : غَدَوِيٌّ ، وألزم الحرف الثاني الفتح وهو في الأصل غَدْو ، وقد نطق بــه بعضُ العرب .

قال : وإنَّما ألزمنا الفتحةَ للحرف الثاني سواء كان متحرِّكًا في الأصل أو ساكنًا ولم يُردّ إلى أصله من السكون ؛ لأنَّ الغرض بردِّ المحذوف تقوية الكلمة ، فإن نحن سكنَّا عينــه فقد ضعفناه ، وأزلنا عنه حركته التي كانت في عينه في الإفراد فكــان نقــيض الغــرض ، والأخفش يردُّ ما كان أصله السكون إلى السكون فيقول : يَدْيِيٌّ ودَمْيِيٌّ وحِرْحِيٌّ .

قال : وأبو موسى لم يُبيِّن في هذا الفصل كيفية الردِّ فكان كلامُه ناقصًا [3] .

[1]– انظر ص ٢٥١ من المخطوط وص ١٥٥من النص المحقق..

[2]– انظر ص٢٧٦ من المخطوط وص ٢٢٩ من النص المحقق..

[3]– انظر ص ٢٧٦ ، ٢٧٧من المخطوط وص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من النص المحقق.

وقال أبو موسى في النسب إلى المقصور: وإنْ كانتْ رابعةً وهي لِغــيرِ التأنيــثِ فالمختار القلب ويجوزُ الحذْفُ .

قال الأَبَّذيُّ : ش~ : تمام هذا أن يقول : غير أنَّ الحذف فيما ألفه من ذلك منقلبة لا تقوى قوةَ الحذف فيما ألفه للإلحاق " [1] يعني أنَّ ألفَ الإلحاق زائدةٌ والزائد أولى بالحذف [2].

وقال أبو موسى في باب البناء : والقِسْمُ الآخرُ ما أُضيفَ إلى الجُمَلِ مــن أسمــاءِ الزَّمانِ .

قال الأَبَّذيُّ : ينقصُه أنْ يقول : وصدرُها فِعْلٌ ماضٍ هذا مذهب البصريين ، وما قاله على الإطلاق مذهب لغيرهم.

وأطلق القول في اسم الزمان وكان حقُّه أنْ يتحرَّز من المثنَّى منه ، فإنَّه لا يُبنى اســمُ الزمان إلاَّ بشرط ألاَّ يكون مثنىً ؛ لأنَّ التثنية تردُّ الأشياء إلى أصلها من الإعراب [3].

ثم قال : وليسَ هذا الأخيرُ بواجِبِ البناءِ .

قال الأَبَّذيُّ : ش~ : " ذِكرُهُ هذا القِسْمَ في أقسام المبنيَّات ليس بشيء ؛ لأنَّ البنــاء في هذا النوع إنَّما هو عارضٌ عند الإضافة " [4] .

وقال الأَبَّذيُّ : وينقصُه من موجبات البناء أنْ يكون الاسم مضافًا إلى مبنيّ نحو قول الشاعر :

لم يَمنعِ الشُّرْبَ مِنها غيرَ أنْ نَطَقَتْ   حمامــةٌ في غُصُــونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

وقال : ونقصه أيضًا من موجبات البناء على مذهب سيبويه أن يخرج الاســم عــن نظائره نحو: أيّ الموصولة ، فإنَّها خرجت عن نظائرها من الموصولات .

وقال : وكذلك نقصه بناء (كم) الخبرية تشبيهًا لها بالاستفهامية [5] .

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٢٩/٣ .

[2]- انظر ص ٢٨١من المخطوط وص ٢٤٧من النص المحقق.

[3]- انظر ص ٢٩٣من المخطوط وص ٢٨١، ٢٨٢ من النص المحقق .

[4]- انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٨/٣ .

[5]- انظر ص ٢٩٤من المخطوط وص ٢٨٢، ٢٨٣ ، ٢٨٥ من النص المحقق .

وقال أبو موسى : الضَّمَّةُ إمَّا للإتباعِ وإمَّا لأنَّها حركةُ الأصلِ في الحرفِ .

قال الأبَّذيُّ : وذِكْرُ هذا النوع أيضًا في المبنيَّات ليس بشيء ؛ لأنَّ الباب إنَّما هـو للبناء اللازم للكلمة كما قلنا قبل ، وهذا الحكم عارضٌ في الكلمة عند التقاء الساكنين [1] .

ثم قال : الفَتْحةُ إمَّا لمجرَّدِ طلبِ التخفيفِ وإمَّا للإتْبَاع .

قال الأبَّذيُ : مثاله : عَضَّ في لغة من يقول : مُدُّ بالضم ، وفرِّ بالكسر وانْطَلْقَ و :

لم يَلْدَهُ أبوانِ

وكان حقُّه ألاَّ يذكر هذا النحو في المبنيَّات؛لأنَّه شيءٌ لم تُبن عليه هذه الكلمةُ وإنَّما هذه الكلمة مبنيَّة في أصل وضعها على السكون لكن طرأ فيها اجتماعُ المثلين في اعضضْ،والتخفيف في لم يَلْدَ وانْطَلْقَ ، فوجب عن ذلك هذا الفتح فهو أمرٌ طارئ غير مبنيَّة هذه الكلمة عليه[2] .

ثم قال : وإمَّا لمجاورة محلِّها للألف .

قال الأبَّذيُّ : مثاله : يا إسْحَارَ في ترخيم رجل اسمه إسْحَارٌّ على لغة مـن نـوى ، وهذا أيضًا ليس من الباب ؛ لأنَّه ليس بلازم [3] .

وقال أبو موسى في باب تخفيف الهمزة : والمتحرِّكةِ السَّاكنِ ما قبلَها ، وليس لمجرَّدِ المدِّ واللِّين بإلْقاءِ حركتِها على ما قبلَها وحَذْفِها في الأشهر " .

قال الأبَّذيُّ : تحرَّز بقوله : " وليسَ لمجرَّدِ المدِّ واللين " من مثل خَطِيْئَة ومَقْرُوْءَة فإنّها تقلب إلى الحرف الذي قبلها وتدغم فيه ، ومعنى تحريزه لذلك أن يكون زائدًا لمدِّ البنـــاء ، واستظهر به على ما ليس زائدًا لمدِّ البناء كمُسِيْءٍ إذْ كان حكم هذا النوع النقل .

وينبغي أن يزيد أو ما هو في حكم المجرَّد كذلك ، أو يزيد أو ياء تصغير نحو : أُفَيْئِس في تصغير أفْؤُس ، فإن حكم هذا النوع في منع النقل منه حكم ما فيه حرف المـــدِّ واللـــين مجرَّدًا للمد واللين ، والجامع بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما موضوع على ألاَّ يتحرَّك [4] .

---

[1]- انظر ص ٢٩٥من المخطوط وص ٢٨٧من النص المحقق.

[2]- انظر ص ٢٩٦ من المخطوط وص ٢٩١ من النص المحقق.

[3]- انظر ص ٢٩٦من المخطوط وص ٢٩١ من النص المحقق.

[4]- انظر ص ٢٩٩ من المخطوط وص ٣٠٠ من النص المحقق.

٨– قيمة الكتاب العلمية :

يعدُّ شرحُ الجُزُوليَّة للأبَّذيّ موسوعة نحوية اشتملت على الكثير من المناقشات والاعتراضات ممَّا جعله يقدِّم مادة علمية قوية .

وإنَّ توسّع الأبَّذيّ في المسائل ، وكثرة شواهده وعنايته بالشواهد من إبراز لموقع الاستشهاد وذكر للروايات وتوضيح للغامض ، وكذلك إيراده للخلافات وترجيح بعضها على بعض وذكر سبب ذلك ، وكذلك عنايته بالعلّة كلُّ ذلك وغيره جعل هذا الشرح من أهم شروح الجُزُوليَّة وأكثرها فائدةً وأكبرها حجمًا .

وليس شيءٌ من عملِ ابن آدم إلاَّ يؤخذ منه ويردّ ، ومن المآخذ التي سجلناها على هذا الشرح ما يلي :

أولاً :

نسب إلى المبرد أنَّه وافق الأخفش في أن تصغير الذي هو اللّذَيَّا فإذا جمعتَ قلتَ : اللّذَيّونَ في الرفع ، واللّذَيّينَ في النصب والجرِّ ، أمَّا سيبويه فإنَّه يقول : اللّذَيُّون في الرفع واللّذَيِّيْنَ في النصب والجرِّ [1].

والصحيح أنَّ المبرّدَ لم يوافق الأخفشَ في ذلك وإنَّما قال :" وكان الأخفش يقول : اللّذَيَّين يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد ثم ذهبت لَّما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين فيجعله بمنزلة مصطفين وليس هذا بمرضي ؛ لأنَّ زيادة التثنية والجمع ملحقة " [2].

أمَّا المسألة التي وافق المبرّدُ الأخفشَ فهي تصغير اللاّتِي على اللّوَيَّا ، قال المبرد : " وكان الأخفش يقول : اللّوَيَّا ؛ لأنَّه ليس جمع (التي) على لفظها فإنَّما هو اسم للجمع كقولك : قَوْمٌ ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس " [3].

---

[1]– انظر ص ٢٦٧ من المخطوط وص ٢٠٤ من النص المحقق .

[2]– انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

[3]– انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

ثانيًا :

نُسِبت بعض أقوال السيرافي لسيبويه [1] وهذا ربما يعود للنّسّاخ الـــذين اســـتخدموا رمزين متقاربين لهذين العالمين وهما (س~) لسيبويه و (سع~) للسيرافي ممَّا أدى إلى وقـــوع اللبس بينهما ، ومما يؤكد ذلك أنَّنا نجد الرمز سع~ في الصفحة رقم ٢٥٣ من النســـخة (أ) ونجد في النسخة (ب) الرمز س~ [2] .

[1] – انظر مثلا ص ١٤٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ من النص المحقق .

[2] – انظر ص ١٦١ من النص المحقق .

القسم الثاني / النص المحقــق :

أولاً / منهجي في التحقيق :

اتبعت في التحقيق الخطوات الآتية :

١- صحَّحتُ النصَ وحرَّرتُ ما فيه من أخطاء نحوية وإملائية وأشرت إلى ذلك في موضعه من الحاشية.

٢- اتخذت النسخة (أ) أصلاً وأثبتُّ أرقام صفحاتها داخل النص المحقَّق .

٣- أثبتُّ الفروقَ بين النسختين في الحاشية.

٤- إذا كان التصحيح من النسخة (ب) أشرتُ إليه في الحاشية مع ذكر ما في النسخة (أ).

٥- خرَّجتُ الآيات القرآنية ببيان اسم السورة ورقم الآية مع مراعاة كتابة الآيات بالرســـم العثماني إلاَّ أن تكون قراءة .

٦- خرَّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات .

٧- خرّجت الحديثين الشرفين من كتب الحديث .

٨- خرَّجت الأقوال والآثار والأمثال من كتبها .

٩- خرَّجت الأشعار والأرجاز من دواوين الشعر وكتب الأدب والنحو واللغة وذلك على الترتيب الآتي : (البحر ، اسم القائل – إن عُلِم – ، إذا كان الشاهد من شواهد الكتـــاب ذكرت ذلك ووضحت استشهاد سيبويه به ، المصادر التي نُسِب الشاهد فيها مرتبة تاريخيًا ، المصادر التي أوردت الشاهد بلا نسبة ، ذكر الروايات – إن وُجِـــدتْ – ذكـــر موضـــع الاستشهاد فيه إن لم يذكره المؤلِّف) .

١٠- شرحت المفردات الغريبة من معاجم اللغة .

١١- ترجمت للأعلام الواردة في النص .

١٢- وثقّت آراء النحاة وأقوالهم قدر المستطاع .

١٣- علّقت على بعض المسائل النحوية أو اللغوية .

١٤- وضعت عناوين لبعض المسائل ووضعتها بين معقوفتين .

ثانيا / وصف نسختي الكتاب :

النسخة الأولى : والتي رمزتُ لها بالرمز (أ) وهي النسخة الرئيسة مصورة (ميكروفلم) من معهد إحياء التراث والبحوث الإسلامية بجامعة أم القرى عن نسخة كاملة من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب والتي تحمل الرقم ١٢٠٠و١٢٠١ بخط مغربي وهي تقع في سفرين :

السفر الأول يقع في ٢٩٠ صفحة ، وقد قام بتحقيق هذا السفر الدكتور سعد بن حمدان الغامدي .

السفر الثاني يقع في ٣٩٢ صفحة ومسطرته خمسة وثلاثون سطرًا ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر سبع عشرة كلمة .

وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليمًا .

بابٌ هذا هو بابُ حروفِ الخفض وغيرها ممَّا يخفض .

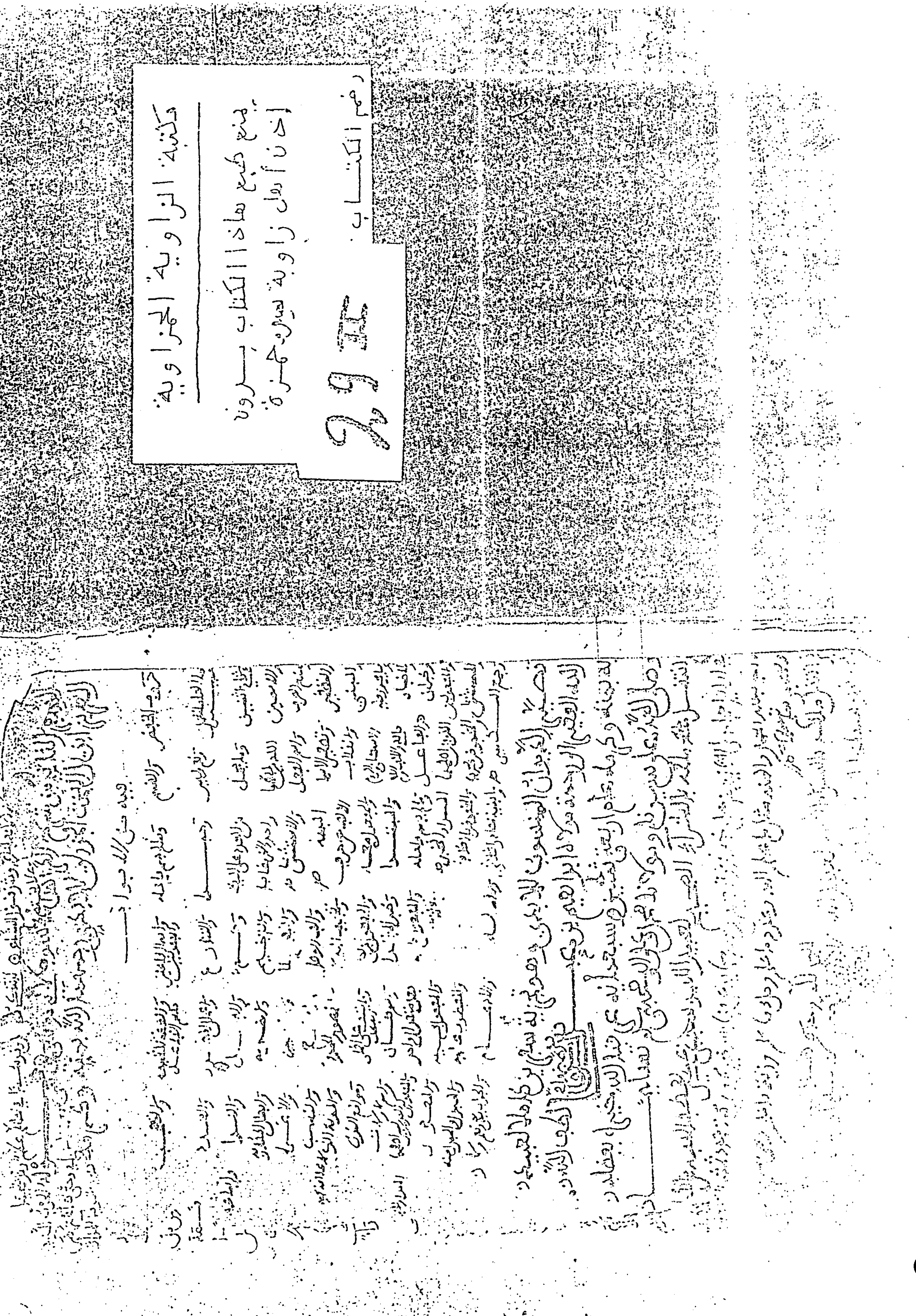
وآخره : وبتمام هذا الباب تم الشرح ، والحمد لله تعالى والصلاة على محمد نبيه المصطفى ورسوله المجتبى ، وعلى آله وأزواجه وأهل بيته وصحبه الذين اختارهم وارتضى.

تمَّ ، ولواهب العقل والقوة حمد يحبه ، وشكر يرتضيه ، في التاسع لذي الحجة مختتم أربعة عشر وسبع مئة .

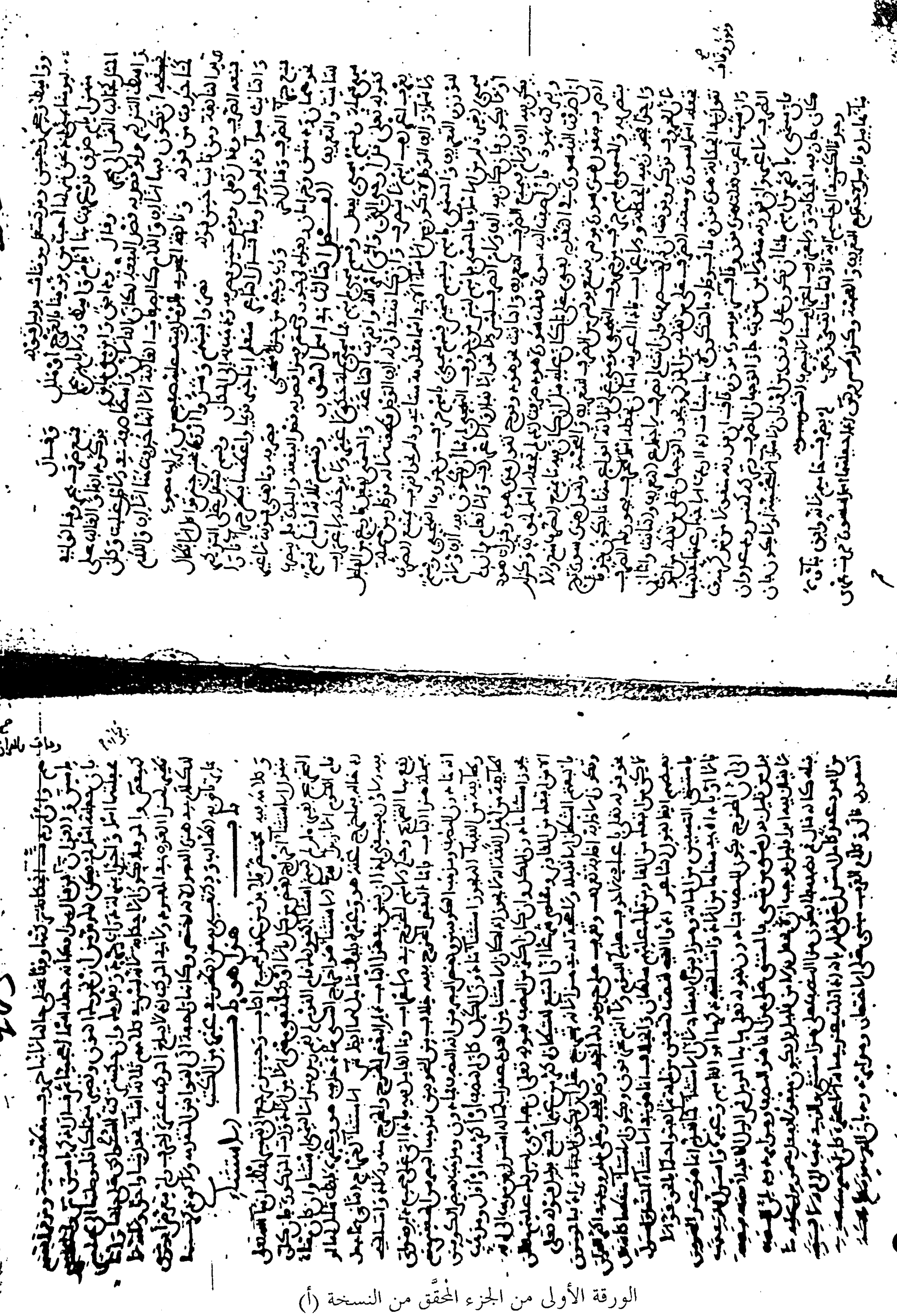
وقد حقق زميلي سعيد بن مشبب الأسمري من الصفحة الأولى إلى الصفحة الثامنة والتسعين ، وكذلك حقّق زميلي حسن بن نفاع الحربي من الصفحة التاسعة والتسعين حتى الصفحة الثانية بعد المئة ، في رسالتي ماجستير .

وسوف نحقّق من السفر الثاني صفحتين ومئة ، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة.

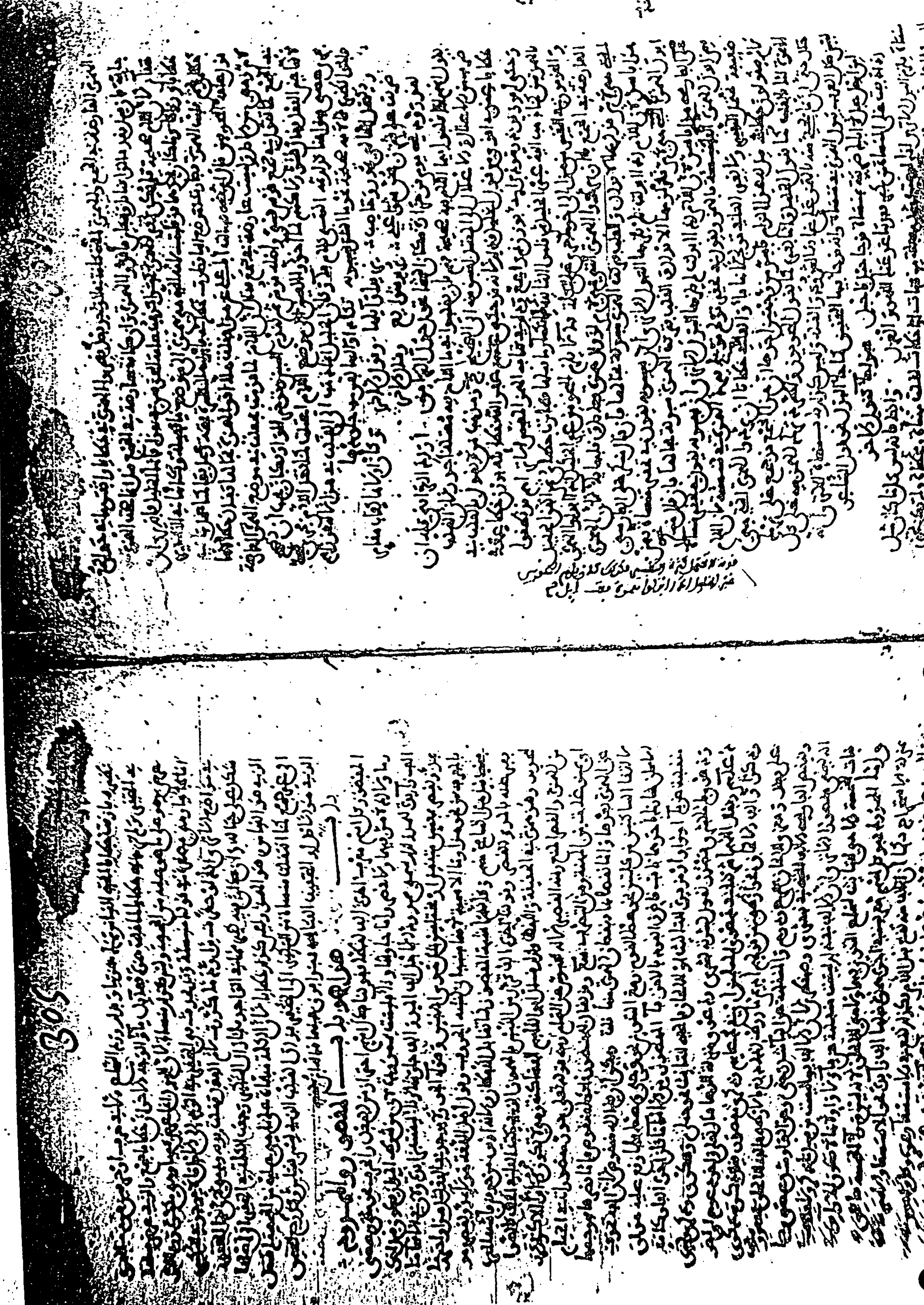
أمَّا النسخة الثانية التي رمزنا لها بالرمز (ب) فقد خلا منها باب الاستثناء ، وهي تبدأ بباب النفي بلا ، يقع الجزء المحقق في ١٢٠ صفحة كلِّ صفحة فيها خمسة وعشرون سطرًا ومتوسط كلِّ سطر خمس عشرة كلمةً .



الورقة الأولى من السفر الثاني



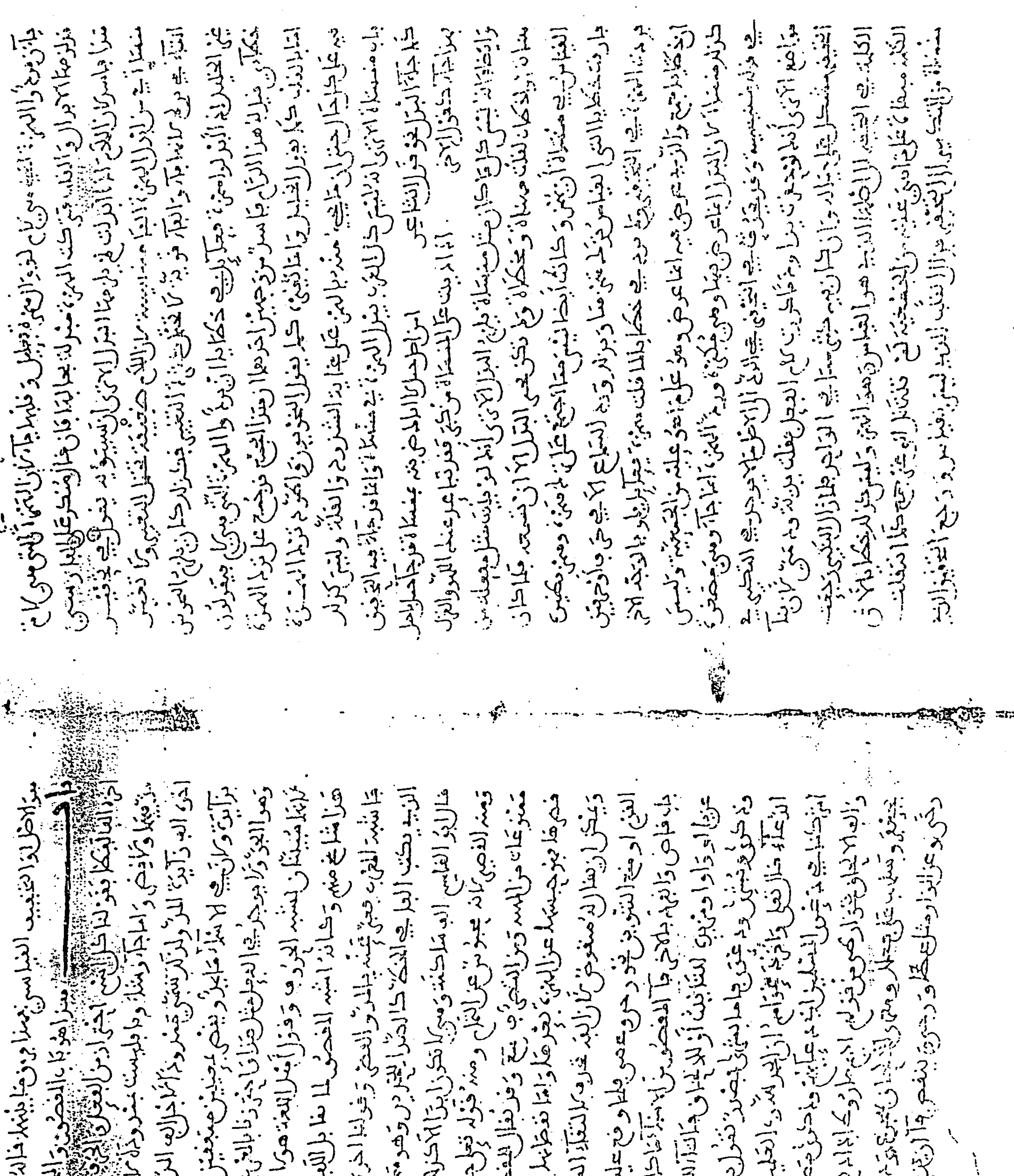
الورقة الأولى من الجزء المحقَّق من النسخة (أ)



الورقة الأخيرة من الجزء المحقق من النسخة (أ)



الورقة الأولى من النسخة (ب)



الورقة الأخيرة من الجزء المحقَّق من النسخة (ب)

المحتويـــــــــات